النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵎⴰⵏⵉⴼⵉⵙⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

■ العدد : 582 ■ من 5 الى 11 دجنبر 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

ضيف العدد

ابراهيم كيني:

الهجوم على الحريات العامة والمتابعات والاعتقالات ممنهج ومقصود وملتصق بطبيعة النظام المخزني ببلادنا. 15

التبعية واستدامة التخلف بدول الجنوب/دول الأطراف 05 06

الحق في الأرض بين استراتيجية النظام المخزني للهيمنة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان 12

هجوم النيوليبرالية والفاشية على حقوق الإنسان ومهام المدافعين عنها

09 08 07

كلمة العدد: الاختيارات الاقتصادية السائدة: تكريس للتبعية والهشاشة والافتراس وتدمير البيئة

إن الاختيارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية خاضعة، بالأساس، لمصالح الثالوث المكون من الإمبريالية الغربية، وخاصة الفرنسية والكتلة الطبقية السائدة المشكلة من الملاكين العقاريين الكبار والبرجوازية الوكيلة للشركات المتعددة الاستيطان وشريحتها المافيا المخزنية.

1 – مصالح الإمبريالية الغربية في المغرب:

تتجلى مصلحة الامبريالية الغربية في الحفاظ على المغرب كسوق لمنتجاتها الصناعية والزراعية، منها بالخصوص المواد الغذائية الأساسية (الحبوب والسكر والزيوت)، والخدماتية والثقافية والتكنولوجية والعلمية والفنية ذات القيمة المضافة المرتفعة وكمصدر للخامات المعدنية والنصف مصنعة والمواد الزراعية، خاصة منها النهمة في استهلاك الماء، وكقاعدة لاستقبال الشركات المتعددة الاستيطان التي تحول نحو بلادنا أنشطة صناعية تتمثل في عمليات إنتاجية بسيطة (تركيب السيارات وصناعة أجزاء غير أساسية في الطائرات وغيرها من الأجهزة والآلات...) وأنشطة خدماتية رتيبة. هذه الأنشطة الصناعية والخدماتية التي تستفيد من امتيازات هائلة (إعفاءات ضريبية ومناطق حرة وقروض بأسعار فائدة ضئيلة) تتسم بكونها ذات قيمة مضافة ضعيفة وتستغل استغلالا بشعا يدا عاملة رخيصة. كما لا ترى الإمبريالية مانعا في إقامة صناعات وأنشطة ملوثة في بلادنا، خاصة الصناعة الكيماوية. وجل هذه الأنشطة الصناعية والخدماتية تابعة بالكامل للمركز الامبريالي الذي يمكنه تحويلها، في أي وقت، إلى منطقة أخرى. أما الاختيارات في الميدان الزراعي، فتكرس ارتهان تغذية الشعب المغربي للسوق الامبريالية وتمثل بالتالي، سلاحا فتاكا لفرض التبعية والخضوع للهيمنة الامبريالية. هكذا يتبين أن الاختيارات والسياسات الاقتصادية المتبعة، منذ الاستقلال الشكلي، عاجزة على أن تكون قاطرة لبناء نسيج صناعي واقتصادي مستقل ومتكامل يلبي، في المقام الأول، الحاجيات الأساسية للشعب المغربي.

وتلعب فرنسا والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ...) الخاضعة للإمبريالية الغربية، وخاصة شركاتها المتعددة الاستيطان، دورا أساسيا في بلورة ومتابعة تطبيق هذه التوجهات والاختيارات الاقتصادية.

كما تقوم منظمة التجارة العالمية بدورا خطير في فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام المواد والخدمات، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية العمومية (التعليم والصحة بالخصوص) مساهمة بذلك ومحفزة على تخريبها.

2 – مصالح الكتلة الطبقية السائدة:

تتقاطع، إلى حد كبير، مصالح الكتلة الطبقية السائدة ومصالح الامبريالية:

فالبرجوازية الوكيلة هي برجوازية تبعية أي شريك من موقع ضعيف للشركات المتعددة الاستيطان. فهي تقوم بأنشطة اقتصادية (صناعية وفلاحية وتجارية وغيرها) بسيطة ومكملة لأنشطة هذه الشركات والتي يمكن أن تستغني عنها. وبكلمة، فإنها خاضعة للإمبريالية وعاجزة على بناء اقتصاد وطني مستقل.

أما ملاك الأراضي الزراعية الكبار، فهم ورثة المعمرين الذين يستفيدون من دعم الدولة ويوجهون إنتاجهم، بالأساس، نحو الخارج، وخاصة أوروبا الغربية، وهم معفون من الضرائب ويهربون جزء من العملة الصعبة التي يحصلون عليها نحو الخارج، وخاصة الجنات الضريبية. وهم الذين وقفوا ويقفون سدا منيعا أمام أي إصلاح زراعي يمكن الفلاحين من الأرض ويساعدهم على تطوير إنتاجيتهم.

إن مصلحة المافيا المخزنية الخاصة، كشريحة حاكمة وسط الكتلة الطبقية السائدة، تتمثل في الاستفادة من تحكمها في مفاصل الدولة وكل أجهزتها العسكرية والأمنية والأيديولوجية والإدارية والإعلامية والحقل الديني وغالبية «المجتمع المدني» لتنمية مصالحها الاقتصادية الخاصة:

– التحكم في موارد الدولة واستعمال جزء منها لتقوية موقعها الاقتصادي؛

– التحكم في القطاع العمومي المنجمي (الفوسفاط) والمالي (صندوق الإيداع والتدبير بالأساس) ومن خلاله التحكم في العديد من المشاريع الصناعية والسياحية والسكنية وغيرها واستعماله كصناديق سوداء لا تخضع للمراقبة والمحاسبة.

– الريع الذي يكتسي أشكالا مختلفة (تراخيص الصيد في أعالي البحار والمقالع والنقل، تفويت أراضي فلاحية أو في المجال الحضري بأثمان بخسة...) ويستفيد منه الضباط السامون وكبار المسئولين الإداريين والأمنيين والسياسيين وغيرهم أو يمنح مقابل رشاوى..

– الرشاوى على صفقات الدولة، خاصة في المشاريع الكبرى والتهرب والغش الضريبيين والتبذير واختلاس المال العام.

– المساهمة في الشركات الكبرى مقابل الحماية أو الاستفادة من امتيازات جمركية أو ضريبية وهي ممارسة مافيوزية بامتياز.

– حماية الاقتصاد ذي الطابع الإجرامي: إنتاج وتجارة المخدرات، وخاصة تصديرها، وتهريب البضائع والأموال إلى الخارج ونحو الجنات الضريبية، وذلك إما من طرف نافذين كما تبين في قضية «بانما بيبارز» أو مقابل رشاوى بالنسبة للأثرياء من خارج المافيا المخزنية.

– الاحتكار الذي يتم التنظير له بضرورة التوفر على «أبطال وطنيين» والذي يتقوى ويمس عددا من القطاعات: التجارة الداخلية (مرجان و أسيما)، الاتصالات («اتصالات المغرب»، «مديتيل» و«انوي»)، البنوك وقطاع البناء وغيرها...

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين الهجوم على النضالات العمالية والشعبية و مكتسبات الشعب المغربي، وهجوم الجماعات الظلامية الإرهابية على سوريا

اجتمع المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي في دورته العادية بتاريخ فاتح دجنبر2024 بمقر الحزب بالدار البيضاء، وبعد تداوله في مستجدات الأوضاع على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية وفي القضايا التنظيمية والنضالية فإنه يسجل ما يلي:

– إدانته الشديدة للقمع المخزني الذي تعرضت له انتفاضة العمال/ات الزراعيين/ات ببيوكرى باشتوكة آية باها و تظاهرة الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بآسفي ووقفات الجبهة في عدة مدن ومنها الوقفة أمام متجر كارفور بسلا ووقفة ايت ملول/أكادير... وكذا إدانته لحصار والتضييق على القوى المناضلة، ومنها حزبنا الذي ترفض السلطات المحلية تمتيع فروعه بوصولات الإيداع، والذي يتعرض، في هذه الأيام، لحملات دعائية رجعية و مغرضة من طرف الأبواق الإعلامية المخزنية وعلى رأسها موقع «أحداث أنفو» وجريدة «الأحداث المغربية» لصاحبهما أحمد الشرعي عميل الصهيونية.

– تضامنه مع المعتقل السياسي أسماعيل الغزاوي مناضل حركة «ب دي إس» الذي تم اعتقاله مؤخرا، ويطالب بإطلاق سراحه وسراح كافة المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلو حراك الريف، والكف عن استهداف حرية التعبير والاحتجاج والتظاهر ومع الرفيق ياسين زروال مناضل الحزب بفرع العرائش الذي يتابع بسبب شكاية كيدية من طرف أحد البرلمانيين بسبب مقال صحفي يفضح فيه مظاهر الفساد في الإقليم.

– تضامنه مع كافة النضالات الشعبية والعمالية ومنها حراك فكيك و نضالات الطبقة العاملة الزراعية في جهة الجنوب و جهة الغرب وعمال/ات شركة «سيكوميك» بمكناس... ، و نضالات المتقاعدين و طلبة الطب المقيمين و الداخليين والمعطلين والطلبة و الأطر الصحية...

– دعوته المركزيات النقابية وكافة القوى المناضلة للتصدي الجماعي للمشاريع المخزنية الرأسمالية التي تستهدف مكتسبات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وفي مقدمتها مشروع قانون الإضراب الذي تحاول الحكومة المخزنية تمريره خدمة لمصالح الرأسماليين، وتوحيد كافة المبادرات النضالية الميدانية لإسقاطه.

– دعمه لنضالات عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري وكافة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ببلادنا ومنهم ضحايا المعتقل السري السيء الذكر تازمامرت. وفي هذا الإطار يدعو إلى المشاركة الواسعة في الوقفة التي دعت لها لجنة تنسيق العائلات يوم الأحد 8 دجنبر 2024 بساحة الأمم بالدار البيضاء وفي القافلة التي يعتزم ضحايا تازمامرت تنظيمها، ويعتبر أن ملف الاختطاف والاعتقال السياسي سيبقى مفتوحا حتى إظهار الحقيقة كاملة و محاسبة الجلادين المسؤولين عن تلك الانتهاكات الجسيمة وجبر الضرر الجماعي والفردي والاعتذار الرسمي للدولة.

– استنكاره للحكم القاسي الصادر عن محكمة الاستئناف بالناظور بتاريخ 14نونبر 2024 في حق 14 مهاجرا اعتقلوا في سنة 2022، والقاضي بحبسهم 10 سنوات نافذة، ودعوته لاحترام كرامة وحقوق المهاجرين، و رفضه تحويل بلادنا لدركي لحراسة حدود الاتحاد الأوربي.

– إدانته لتمادي النظام المخزني في سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني، والتي بلغت مستويات جد خطيرة بتشريع أبواب بلادنا أمام الصهاينة في كافة المجالات، وباستقبال السفن المحملة بالأسلحة لهذا الكيان المجرم بميناء طنجة المتوسط لمواصلة حرب التدمير والإبادة في حق الشعب الفلسطيني في تحد سافر لمشاعر الشعب المغربي الذي يواصل خروجه للشوارع للتضامن مع الشعب الفلسطيني وضد التطبيع، ويدعو إلى المزيد من النضال والضغط لإسقاط التطبيع وتكثيف أشكال الدعم للشعب الفلسطيني.

– تثمينه لقرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقال المجرمين نتنياهو وغالنت ، واستنكاره لتصريحات زعماء بعض الدول الموقعة على ميثاق المحكمة كفرنسا وألمانيا برفض تنفيذ القرار وهو ما يعتبر حماية سياسية صريحة للمجرمين الصهاينة وتواطؤا مكشوفا مع الكيان الصهيوني في حربه الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني.

– إدانته للهجوم الذي تتعرض له سوريا من طرف التنظيمات الظلامية الإرهابية العميلة التي تحركها المخابرات الأمريكية والصهيونية والتركية في إطار المخطط الامبريالي الصهيوني لتقسيم سوريا وتفكيك وإضعاف قوى محور المقاومة بعد الدور البارز والكبير الذي قامت به في دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية التي أفشلت المخطط الأمريكي الصهيوني بتصفية القضية الفلسطينية وأسقطت أسطورة «تفوق الكيان الصهيوني» وكشفت عن حقيقته الاستعمارية الإرهابية العنصرية أمام الرأي العام العالمي، وغيرت معادلة الصراع لصالح القضية الفلسطينية و شعوب المنطقة.

المكتب السياسي
فاتح دجنبر 2024

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، تدين قمع السلطات تظاهرات في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب فلسطين

في إطار تخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي أحيته وبشكل غير مسبوق مختلف العواصم والمدن عبر العالم، واستجابة لنداء الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، خرجت أزيد من 30 مدينة في مظاهرات احتجاجية/تضامنية متنوعة من وقفات ومسيرات شعبية حاشدة جزء منها أمام متاجر كارفور في المدن التي توجد فيها.

إلا أن السلطات المحلية، أقدمت على منع ومحاصرة عدد منها وتعنيف المشاركين فيها. هكذا قامت السلطات القمعية بسلا بمنع الوقفة أمام متجر كارفور بهذه المدينة وطوقتها بمختلف أنواع قوات القمع. كما حاصرت ومنعت المسيرة الشعبية في مكناس التي كانت متجهة إلى متجر كارفور بالمدينة. ومنعت المسيرة الشعبية في آسفي من التحرك وأحكمت الطوق عليها. أما في أيت ملول بأكادير الكبير فقد تعرض المشاركون في المسيرة، نساء ورجالا، لمطاردات في الشارع العام وعنف شرس وأعمى أدى إلى إصابة العديد منهم، من بينهم نائب المنسق المحلي للجبهة، الأخ مصطفى بوخليفة، ونقل بعض المصابين إلى المستشفى.

إن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع،

1– تشيد وتعتز بالمشاركة المكثفة للجماهير الشعبية والمواطنين والمواطنات عامة في مختلف مناطق ربوع الوطن لتأكيد الدعم اللامحدود للمقاومة في ظل وضع صعب ومعقد يحتاج فيه الشعب الفلسطيني تضامننا الفعال أكثر من أي وقت مضى.

2– تدين بقوة الأعمال القمعية المتنامية للسلطات المغربية وتعبر عن تضامنها مع كل من أصيب بأذى، وتشيد بصمود المتظاهرين/ات وتشبثهم بأشكالهم النضالية.

3– تعتبر أن هذه الهجمة القمعية التي تنضاف إلى محاكمة 13 مناضلا بسلا في قضية كارفور ومحاكمة اسماعيل الغزاوي بالبيضاء، دليل على أن النظام المخزني ضد التضامن مع الشعب الفلسطيني، وإشارة على عزمه الاستمرار في سياسات التطبيع المخزية وتشجيعه تصريحات وتصرفات ومبادرات المتصهينين المغاربة من مختلف الألوان.

4– تدعو فروع الجبهة ومكوناتها إلى المزيد من الصمود ورص الصفوف وتنظيم العمل وتسطير برامج ملموسة دعما للمقاومة وحتى إسقاط التطبيع مع العدو الصهيوني المجرم.

السكرتارية الوطنية
2 دجنبر 2024.

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب: تدين التصعيد الإمبريالي الجديد ضد سوريا وتدعو كافة الأحرار عبر العالم للتضامن مع الشعب السوري ودعمه في مواجهة ما يستهدفه من مخططات تخريبية

منذ الأربعاء الماضي، تتابع الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب تطورات الأحداث الخطيرة التي تعرفها الأراضي السورية بعدما هاجمت مجددا الجماعات المسلحة، وفي مقدمتها ما يسمى «هيئة تحرير الشام»، المدعومة والمسلحة من الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها الصهيونية مناطق داخل الأراضي السورية بمدن حلب وإدلب وحماه، تحت شعار «ردع العدوان»، وفي إطار أهداف واضحة تدخل ضمن خطة إمبريالية صهيونية مدعومة محليا وإقليميا بمطامع تخدم مصالح العديد من الأنظمة الرجعية في المنطقة، تتمثل في المزيد من إضعاف الدولة السورية، استمرارا لعموم ما تعرضت له لعقود متواصلة منذ نهاية القرن الماضي وتحديدا خلال ما سمي ب»عشرية النار» منذ سنة 2011؛ من أجل الحد من دعم سوريا للمقاومة الفلسطينية واللبنانية.

بناء عليه، فإننا في الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب، ونحن نعرب عن أعمق وأخلص مشاعر التضامن الأخوي مع الشعب السوري الشقيق، مستحضرين معاناته وتضحياته الجسام، نعلن ما يلي:

1) إدانتنا التصعيد الإمبريالي الجديد ضد سوريا، دولة وشعبا، الذي تم التخطيط لإطلاقه مباشرة بعدما تعرضت له لبنان ومقاومتها من عدوان، بهدف تكريس وتوسيع تقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ تتحكم فيها التنظيمات التكفيرية وباقي أدوات الإمبريالية في المنطقة؛ ومن أجل كبح دور سوريا التاريخي في مواجهة المخططات الصهيونية، كما جسده ويجسده حتى الآن دعمها واحتضانها وانفتاحها على كل فصائل المقاومة الفلسطينية.

2) اعتبارنا إسناد عدوان هذه الجماعات ضد الدولة السورية ومؤسساتها، من طرف دول أخرى بالمنطقة مثل تركيا، عملا تخريبيا يضرب في الصميم وحدة ساحات المقاومة ضد العدو الرئيسي في هذه اللحظة التاريخية، وطعنة غادرة للمقاومة ولكفاح الشعب الفلسطيني، لا تخدم سوى مخططات ومصالح الإمبريالية والكيان الصهيوني.

3) إدانتنا، وبشكل خاص، المخططات الإمبريالية في المنطقة التي لم تتوقف يوما عن إذكاء الحرب الأهلية وخلق صراعات داخلية في سوريا تحت يافطة «الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان»، بهدف إقامة نظام عميل بالبلد يطبع مع الكيان الصهيوني من جهة ويساهم في بسط الهيمنة الأمريكية بالمنطقة عسكريا، وعلى المقدرات الاقتصادية السورية، وأساسا منها النفطية من جهة أخرى.

4) دعوتنا كافة أحرار العالم وشعوب منطقتنا وقواها الديمقراطية للتصدي لما يرافق الهجمة الإمبريالية على سوريا من دعاية مسمومة وحرب إعلامية مغرضة ومن استعمال مشبوه لقرارات الأمم المتحدة، لتسويغ ضرب استقرار الدولة السورية والحق الحصري لشعبها فقط في تقرير مصيره بشكل ديمقراطي.

عن السكرتارية الوطنية للشبكة
الرباط في 2 دجنبر 2024

النهج الديمقراطي العمالي بخريبكة:

نساند نضالات مربيات ومربي التعليم الأولي بإقليم خريبكة، ونطالب بإنصافهم هم وعاملات وعمال الوساطة بقطاعي الفوسفاط والتعليم، ونندد بالتهميش الذي تعاني منه المنطقة رغم غناها الفاحش في اجتماعه بتاريخ 26 نونبر 2024، تداول المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بخريبكة في جدول أعماله ، الذي تناول قضايا سياسية وتنظيمية واجتماعية محلية ووطنية، وقد قرر إصدار البيان التالي :

– 1 – مساندته لنضالات مربيات ومربي التعليم الأولي بإقليم خريبكة من أجل نيل حقوقهم الشغلية المهضومة من طرف جمعيات لايربطها بقطاع التعليم إلا الريع، معتبرا أن أوضاع هذه الفئة من الشغيلة التعليمية تفضح زيف الشعارات الرسمية حول « النهوض بالمنظومة التعليمية وإصلاحها « ، مطالبا الحكومة ووزارة التربية الوطنية بإدماجها في الوظيفة العمومية وفي النظام الأساسي لقطاع التعليم .

– 2 – اعتباره إعتماد إدارة المجمع الشريف للفوسفاط بشكل واسع على شركات الوساطة في الإنتاج والخدمات لتخفيض كلفة الإنتاج، مجرد مطية لتمكين أرباب تلك «الشركات» من حصصهم في الريع على حساب العمال، وتكريس الهشاشة في القطاع، وللتهرب من تمتيع عمالها بذات الحقوق التي يتمتع بها الفوسفاطيون المدمجون، بالرغم من قيامهم بذات المهام، بل إن أجورهم متدنية حتى عن أجور المتقاعدين الذين يعاودون العمل في القطاع بما يناهز 2500،00 درهم في الشهر!، والأدهى والأمر أن تلك الشركات لا تحترم دفاتر التحملات الموقعة من طرفها، مطالبا بإدماج عمالها في القطاع.

– 3– استنكاره للاستغلال المكثف الذي يتعرض له عمال الحراسة وعاملات النظافة و الطبخ بقطاع التعليم بالإقليم ، حيث ينعدم احترام قانون الشغل على علاته، بدءا بعدم احترام الحد الأدنى للأجور ، ورفض تطبيق الزيادات التي عرفتها ، والتلاعب في التصريحات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، وتجاوز ساعات العمل القانونية بكثير ، وصولا إلى حرمان عمال الحراسة من العطل القانونية أو التعويض عنها، مطالبا المسؤولين عن القطاع ، وعامل الإقليم ، والمدير الإقليمي للشغل ومديرة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالتدخل من أجل إنصاف العاملات والعمال في أفق دمجهم في القطاع.

– 4 – تسجيله بامتعاض شديد كون إدارة الفوسفاط التي تدعي بأنها « مؤسسة مواطنة « قد تخلت كليا عن دورها في تشغيل ابناء المنطقة، وعلى رأسهم أبناء المتقاعدين من القطاع؛ وعلى الرغم من تحويلها البوادي التي تدخل في دائرة استغلالها، أو القريبة منها، إلى مناطق منكوبة، بفعل الأضرار الناجمة عن تلويث البيئة، وتهجير السكان قسرا، عبر نزع ملكيتهم بأثمنة بخسة تحت يافطة «المصلحة العامة»، فإنها لا تقوم باستصلاح الأراضي التي لم تعد تستغلها، ولا تقوم بدورها التنموي بالمنطقة، مطالبا الدولة والإدارة العامة للفوسفاط بالقيام بما يلزم للنهوض بها، وإنقاذ أبنائها من براثين الفقر والعطالة والضياع.

– 5 – تنديده بالحالة الكارثية للمدينة والقرى المنجمية، إذ الطرق والأرصفة محفرة و مهترئة ، وهناك نقص كبير في المساحات الخضراء، وتنام للبؤر السوداء بيئيا، الشيء الذي يفضح فشل التجارب الجماعية ، ويكشف عن كونها اوكارا للإفساد ، مما يسائل كل الجهات من سلطات وصية وجماعات ترابية وحكومة.

– 6 – مطالبته بإيقاف المتابعات القضائية ضد مدونين وصحافيين ومناهضي التطبيع مع الكيان الصهيوني الإجرامي، وبإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلوا حراك الريف.

المكتب المحلي:
خريبكة، في 26 نونبر 2024

الحملة الشعبية المغربية لدعم الشعب السوري

بيان إدانة الهجوم الصهيو–امريكي الإرهابي على سوريا

اقدمت الجماعات الإرهابية المأجورة من طرف الكيان الصهيوني والامبريالية الأمريكية والتي تحمل مسميات تنظيمات اسلاموية: القاعد / النصرة، على تنفيذ هجوم على مدينتي حلب وادلب بعد ان عبد لها الكيان الصهيوني الطريق والتغطية بهجماته المتكررة بسلاح الجو.

ورغم ان الجيش السوري يقوم بدوره الوطني في التصدي للتنظيمات الإرهابية في مختلف المناطق

إلا ان الصهاينة وراعيتهم امريكا كثفوا الدعم العسكري والتقني لهؤلاء الدواعش بهدف ان ينفذوا الخطة المرسومة لهم من طرف الامبريالية لتقسيم سوريا وكسر محور من أهم محاور المقاومة والسطو على خيراتها النفطية من طرف الإمبريالية الغربية.

إننا، في الحملة الشعبية المغربية لدعم الشعب السوري، نعتبر العدوان على سوريا وشعبها و أراضيها جزءا من الحرب الشاملة التي تشنها الإمبريالية والصهيونية على فلسطين ولبنان واليمن وإيران وكل المنطقة العربية و ندين بقوة هذا الاعتداء الإمبريالي الصهيوني المستمر على سوريا ووحدتها

وسلامة أراضيها كما ندين دور الولايات المتحدة في رعاية هذه الاعتداءات وفي استمرار احتلالها لأجزاء من الأراضي السورية.

الحملة الشعبية المغربية لدعم الشعب السوري

تأسيس لجنة دعم حراك العمال والعاملات بالقطاع الزراعي باشتوكة أيت باها

في إطار متابعة تطورات حراك العمال والعاملات بالقطاع الزراعي بإقليم أشتوكة أيت باها اجتمعت يوم الأحد 01 دجنبر 2024 بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببيوكرى مجموعة من الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية الديمقراطية ،للتداول ومناقشة الأوضاع العامة للعمال والعاملات بالإقليم والوقوف على دوافع و أسباب هذا الحراك ،الذي يشكل صرخة قوية في وجه سياسات الدولة وجشع الباطرونا الاستغلالية التي لا يهمها سوى نهب خيرات الإقليم و استغلال العمال والعاملات تحت حماية ورعاية مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها.

وانطلاقا مما عرفه الإقليم من احتجاجات و إضرابات عن العمل أيام 25\26\27 نونبر 2024 بمختلف الضيعات الفلاحية ومحطات التلفيف و ما واكب ذلك من تدخل عنيف لقوات القمع وترهيب وتخويف و احتجاز العديد من العمال والعاملات واستنطاقهم/ن في مخافر الدرك والبوليس، و الممارسات المخزنية الدنيئة لرجال وأعوان السلطة الهادفة الى ثني وتخويف العاملات والعمال عن ممارسة حقهم/ن في الاحتجاج السلمي من أجل مطالبهم/ن المشروعة. إضافة الى ما تم تسجيله من مواقف وقحة و سلبية لبعض جمعيات الباطرونا تجاه نضالات واحتجاجات العمال والعاملات ،ووعيا منها بمسؤولياتها التاريخية و مواقفها الثابتة واصطفافها الى جانب الطبقة العاملة فإننا كهيئات وإطارات نبلغ الرأي العام المحلي والوطني ما يلي :

–1 تأسيس لجنة لدعم حراك العمال والعاملات تحت اسم :» لجنة دعم حراك العمال والعاملات بالقطاع الزراعي باشتوكة أيت باها «

–2 تهدف هذه اللجنة الى تقديم كل سبل الدعم والمساندة للنضالات المشروعة السلمية للعمال والعاملات بالقطاع الزراعي من أجل تحقيق مطالبهم/ن المشروعة بشتى وسائل الترافع والاحتجاج .

–3 تحميل مسؤولية الاحتقان الاجتماعي بالإقليم الى السلطات المحلية والمركزية و للباطرونا الاستغلالية في تماطلها و سلبيتها في التعاطي مع المطالب المرفوعة.

عن الهيئات المكونة للجنة :

– الجمعية المغربية لحقوق الانسان
– الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي
– النقابة الديمقراطية للفلاحة
– الجامعة الوطنية للتعليم FNE
– النقابة الوطنية للتعليم CDT
–النقابة الوطنية للجماعات المحلية CDT
– المكتب النقابي لحرفيي السوق المركزي ببيوكرى CDT
– تنسيقية أكال
– الجبهة الاجتماعية المغربية
– حزب النهج الديمقراطي العمالي
– حزب الاشتراكي الموحد
– حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي
– القطاع النقابي للعدل والإحسان

رسالة فخر واعتزاز إلى الساكنة الفكيكية الرائعة

من القافلة التضامنية
إلى الصديقات والأصدقاء في التنسيقية المحلية لحراك الماء بفكيك

الى النساء والرجال من ساكنة فكيك الصامدة منذ عقود ، ضد كل أوجه التهميش والقهر الاجتماعي ، والظلم الاقتصادي ،والإقصاء من كل مشاريع التنمية.

فكيك الواقفة والشامخة ،كالجبال التي تحيط بها من كل الجهات.

كان لنا الفخر والاعتزاز ان ننظم كائتلاف وطني لدعم حراك فكيك

القافلة التضامنية التي كانت في المستوى بكن وبكم كساكنة طيبة بيو بالقيم وبالمثل الانسانية النبيلة التي اندثرت في جزء كبير من مجتمعنا ، ساكنة زاد احترامنا لشبابها وشاباتها الرائعين، لما تعلمناه من واحتكم/ن الجميلة التي حملتنا بشحنات قوية من الصمود والوفاء للقضايا العادلة للواحة، والتي عبرنا ان تضامننا سيستمر مع النضال الذي تخوضه الساكنة، ومع كل الحراكات الاجتماعية، التي تروم بناء وتشييد أسس مجتمع الحرية ،والكرامة والعدالة الاجتماعية ،والمساواة بين النساء والرجال.

العزيزات والأعزاء غادرنا الواحة ،ولكننا لم نغادر قضايا الواحة العادلة والمشروعة ، ولكننا سنستمر في معانقة قضاياكم وقضايا شعبنا، من اجل غد افضل

ودمتن ودمتم أيتها الحرائر ايها الأحرار أوفياء لقضايا الشعب والوطن

ولا للشركة رزم رزم الروبيني ولاخلاص اوللبي

فيدرالية اليسار الديموقراطي
حزب النهج الديمقراطي العمالي
اليسار الاشتراكي الموحد
الكنفدرالية الديمقراطية للشغل
النقابة الوطنية للتعليم ك دش
الجامعة الوطنية للتعليم– التوجه الديمقراطي
الجمعية المغربية لحقوق الانسان
الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب
فيدرالية رابطات حقوق النساء
الجمعية المغربية للنساء التقدميات
الائتلاف المغربي هيآت حقوق الأنسان
لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير
جمعية ضحايا تازمامرت
العقد العالمي للماء
التنسيقية المحلية للترافع حول حراك فكيك
الشبكة الأمازيغية للمواطنة
اطاك المغرب

النهج الديمقراطي
قضايا عمالية وحقوقية
لا بديل عن المقاومة الشعبية
4
العدد : 582
من 5 الى 11 دجنبر 2024
annahjad@gmail.com

عمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك: واقع مرير وحقوق منتهكة

محمد لكليب

في6/6/2016 تم تفويت شركة سيكوم بدون علم العمال والعاملات الى مستثمر أجنبي وشركة جديدة تدعى « ليومينور، فازدادت الأوضاع داخل الشركة تفاقما. أعقبتها سلسلة من اللقاءات على مستوى اللجنة الإقليمية، أسفرت بالتزام المشغل الجديد بأداء مستحقات العمال والعاملات ومستحقات صندوق الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية وإعادة فتح الشركة في وجه العمال إلا أن المشغل تملص من كل هذه الالتزامات مما زاد الوضع تأزما وغلق المؤسسة من جديد في في شهر نونبر 2017 من طرف المدعو أنس الانصاري. وبعد اجتماعات ماراطونية محليا ،جهويا ووطنيا بعد تدخل وزارة الداخلية عادت الشركة لاستئناف عملها بعدما إستفادت من دعم جميع الأطراف صاحب الارض، الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ومساهمة الجهة والجماعة ب400 مليون سنتيم ومساهمة الجمعية المغربية لأرباب النسيج AMIT وعودة العمال والعاملات الى العمل على مراحل. وقد اشتغلت الشركة ب93 في المئة من طاقتها اثناء أزمة كورونا لإنتاج الكمامات وأبان العمال والعاملات عن حس وطني كبير لم ينعكس على تحسين أجورهم من طرف المشغل ولا على أداء مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولا على أداء التغطية الصحية لاستفادتهم من التعويضات المستحقة اتجاه هاته الصناديق .وفي شهر ابريل 2018 أعيد فتح الشركة وبمدير جديد جواد المراني الذي واصل نفس السياسة لسابقيه وتم بيع وسائل النقل والآلات وتهريب الباقي والدفع بالمؤسسة نحو الافلاس ومحاولة التخلص من العمال والعاملات بأقل تكلفة.

امام اصرار العمال والعاملات والمطالبة بمستحقاتنا وتحسين وضعيتنا والمطالبة بحقوقنا المشروعة المتمثلة في التعويضات عن المرض والأمومة، التغطية الصحية، تعويضات cnss رغم الاقتطاعات التي كانت تطال أجورنا وحقنا في العمل و ...أغلق المسؤول الجديد المؤسسة بشكل فجائي دون تأدية اجور العمال والعاملات لشهرين متتابعين وبدون تنفيذ التزماته اتجاه العمال والاطراف الاخرى. .منذ ذاك التاريخ نونبر 2021 الى الآن والعمال والعاملات يترددون على المؤسسة للعمل إلا أنها موصدة في وجهنا .خضنا عدة أشكال نضالية (وقفات، مسيرات ،بيانات واعتصامات....) لمدة ثلاث سنوات متتالية في تجاهل تام لقضيتنا من طرف المسؤولين عن القطاع مما زاد وضعنا تأزما وتدهوا .وأصبحنا مشردين في شوارع مدينة مكناس وضحية تحالف ثلاثي الباطرونا والسلطان المحلية والبيروقراطية النقابية ممثلة في كاتبها المحلي ونائب الكاتب الوطني لكدش بمكناس. أمام عجز هذا الأخير عن إيجاد حل لمشكلاتنا ورفضنا طي هذا الملف وضياع جزء من حياتنا في خدمة هذه الشركة (ما بين 35 الى 45سنة من العمل) واصرارنا على مواصلة النضال حتى تحقيق مطالبنا كاملة، وفي محاولة لثني العمال والعاملات عن معركتهم وبتحالف مع الباطرونا، لجأ الى عدة ممارسات لا نضالية ولا أخلاقية وتمس بمبادئ منظمتنا العتيدة كدش : تجميد ثم طرد مكتبنا النقابي ثم طرد العاملات والعمال من التنظيم في خرق سافر للقوانين التنظيمية له، شكايات كيدية ضد بعض العاملات وضد بعض أعضاء المكتب النقابي التي صدر حكم بالبراءة لفائدتنا. رغم المحاكمات والمضايقات والتشهير والنعوت الإحاطة من الكرامة ،واصلنا نحن العمال والعاملات معركتنا من أجل انتزاع حقوقنا المشروعة ولم يترك لنا خيار سوى الدخول في اعتصام مفتوح مصحوب بمبيت ليلي أمام فندق الريف للاحتجاج على المشغل صاحب الفندق والذي كان هو أصل المشكل وذلك منذ 12/7/2024 الى يومنا هذا اي قرابة أربع شهور .نعم أربعة شهور ونحن معتصمين في وضع غير صحي تماما ،في خيام بلاستيكية ودرجة حرارة مرتفعة خلال فترة الصيف وانخفاضها في الايام الاولى لفصل الخريف. وترتبت عن هذه الوضعية عدة مآسي اجتماعية، صحية ونفسية ،نذكر منا لا للحصر:

تفاقم الأمراض المزمنة لدى البعض وظهور أمراض سرطانية لدى الاخر وحالات اكتئاب حاد عند مجموعة من العاملات وفقدان البصر عند اخرين ،وتسجيل 6 حالات وفاة منذ بداية المعركة و3 حالات أصبن بشلل نصفي واعاقة مستديمة. كما يمكن تسجيل حالات طلاق وتخلي وتفكيك بعض الأسر وتدهور أوضاع الاطفال الصحية والنفسية والدراسية وغيرها من المشاكل كالتهديد بالإفراغ بسبب عدم تسديد الاقساط البنكية و.....

أضف إلى كل هذا ،الوضع غير الامن الذي نعيش فيه.فقد تعرضنا الى اعتداءات متكررة من طرف اشخاص مسخرين من طرف صاحب الفندق ،وتم رمينا بالحجارة والمياه العادمة وتمزيق خيامنا وسبنا وشتمنا بكلام نابي خادش للحياء على مرأى ومسمع من رجال ونساء الأمن والسلطات المحلية والقوات المساعدة.

رغم الوضع المأساوي الذي نعيشه ورغم كل المضايقات والشكاوي الكيدية ضدنا وجرجرتنا في المحاكم ،لن نستسلم ،ننتصر أو ننتصر. معركة الكرامة مستمرة وشعارنا « الموت ولا المذلة وعلى حقنا ما نتخلى» . في الاخير أود أن أشد بحرارة على كل المتضامنين والداعمين لمعركتنا سواء كانت قوى سياسية أو حقوقية أو جمعوية أو هيئة الدفاع أو أفرادا محليا او جهويا او وطنيا او دوليا وكل المنابر الإعلامية ورقية كانت او إلكترونية التي اهتمت بمعركتنا ونضالنا من أجل الاستجابة لمطالبنا المشروعة .فهل من مجيب ؟

محمد لكليب عامل من ضحايا اغلاق شركة سيكوم/ سيكوميك وعضو المكتب النقابي لعمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك بمكناس.

كلمة من قلب الحصار
كلمة عمال وعاملات شركة سيكوم/ سيكوميك بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة

تحية نضالية

يصادف اليوم : 25 نونبر، ذكرى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1999، كيوم عالمي للقضاء على العنف ضد المرأة.

وهي الذكرى التي تحل علينا كعاملات «سيكومياك» بمدينة مكناس، يخضن إلى جانب رفاقهن العمال «معركة الكرامة» منذ أزيد من ثلاث سنوات، بعدة أشكال نضالية، تطورت إلى اعتصام مفتوح أمام فندق « الريف» (المملوك لباطرون الشركة) لما يزيد عن أربعة أشهر ولازال مستمرا رغم المعاناة.

نعم إنها المعاناة التي لا توصف، اولا: لكوننا نساء مفقرات ومقموعات من داخل المجتمعات الذكورية، والتي نتقاسمها او على الأقل جزءا منها مع كل مقهورات العالم؛ وثانيا : لكوننا عاملات خضعن للاستغلال وافنين زهرة أعمارهن بين آلات الإنتاج الرأسمالي لمدة 40 سنة، ليلقى بهن إلى واقع اكثر مرارة، إلى البطالة والتشريد.

إن ما يتم نشره من فيديوهات من قبلنا، لا يعبر الا عن جزء بسيط مما نتعرض له من عنف مادي ومعنوي (أو نفسي) من قبل السلطة واعمال البلطجة بتحريض من صاحب الفندق، وفي ظل تكالب الكاتب المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، دون أن ننسى ما يعج به الشارع من تعفنات سياسة النظام.

هذا الشارع الذي تم الرمي بنا فيه لأزيد من ثلاث سنوات، وأصبحنا نفترشه بشكل دائم لما يزيد عن أربعة اشهر، مكرهات للتخلي عن التزاماتنا الاسرية، وعن حرمان أبناءنا وبناتنا من حنان ورعاية الأمومة.

أزيد من ثلاث سنوات بدون أجر ولا تغطية صحية ولا ضمان اجتماعي؛ اختطف خلالها الموت العديد من ضحايا الامراض المزمنة والخطيرة، والتي لازالت تفتك بأعداد أخرى بين صفوفنا.

ازيد من ثلاث سنوات ونحن نتعالى على جراحنا، ونناضل لانتزاع حقوقنا، ضد القهر والتفقير والتشريد وضد الحكرة، اي ضد ما يشكل أقصى مظاهر العنف.

فنحن مقتنعات بأن « معركة الكرامة» التي نخوضها بمعية رفاقنا من عمال قطاعنا، هي جزء من معركة الطبقة العاملة المغربية، والطبقة العاملة عالميا ضد النظام الرأسمالي المسؤول عن كل مآسينا ؛ ونعتبرها معركة كل التواقات والتواقين من بنات وابناء شعبنا لغد أفضل، حيث ينعدم الاستغلال والعنف، وتتحقق فيه الحرية والكرامة.

وبذلك فمعركتنا هي معركة الجميع، وبالتالي فانتصارنا هو انتصار للجميع، وفشلها سيرتد علينا جميعا.

ولا يفوتنا هنا أن نناشد جميع القوى الحية من أحزاب سياسية ونقابات واطارات حقوقية، للالتفاف حول هذا الملف الذي عمر طويلا، ووضعه ضمن أولوية اهتماماتها لما يجسده من محنة أزيد من 500 عاملة وعامل، تعمقت مأساتهم ومأساة اسرهم، وإيصال صوتنا/ صرختنا إلى المستوى الوطني والدولي.

وختاما، فإن صمودنا واستمر معركتنا في حاجة ماسة لتضامنكم و دعمكم السياسي و المادي.

و دمتم و دمنا للنضال أوفياء.

تفاقم الأمراض المزمنة لدى البعض وظهور أمراض سرطانية لدى الاخر وحالات اكتئاب حاد عند مجموعة من العاملات وفقدان البصر عند اخرين ،وتسجيل 6 حالات وفاة منذ بداية المعركة و3 حالات أصبن بشلل نصفي واعاقة مستديمة. كما يمكن تسجيل حالات طلاق وتخلي وتفكيك بعض الأسر وتدهور أوضاع الاطفال الصحية والنفسية والدراسية وغيرها من المشاكل كالتهديد بالإفراغ بسبب عدم تسديد الاقساط البنكية و.....

التبعية واستدامة التخلف بدول الجنوب/دول الأطراف

منذ 1980 الى الآن نلاحظ أن الدول المفقرة تتجه نحو الهشاشة خاصة في دول الجنوب والفارق في الدخل ما بين الدول الغنية والدول المفقرة أصبح يمثل هوة كبيرة. فالدول الغنية تمثل 20 في المئة من ساكنة العالم وتستحوذ على على82,7 في المئة من الدخل العالمي بينما 20 في المئة من الدول الفقيرة جدا تقتسم 1,4 في المئة من هذا الدخل العالمي(تقرير الامم المتحدة حول التنمية 1992).وتعود الأسباب الرئيسية لتدهور الوضع الاقتصادي لدول الجنوب لمخلفات الاستعمار لمئات السنين وللمديونية وعدم التكافؤ في شروط التبادل التجاري والتدخل العسكري لدول الشمال في دول الجنوب وبيعهم الأسلحة والقيام بالتجارب العسكرية على أراضيها وخلق النزاعات الاثنية بين مكونات شعوبها وذلك من أجل استدامة الهيمنة عليها والتبعية لها لنهب ثرواتها وخيراتها وتوجيهها الى دول المركز الرأسمالي عبر الشركات الكبرى العابرة للقارات والمتحكمة في الاقتصاد العالمي وتوجيه حياة الناس وفق مصالحها والابقاء على « التخلف « بها.

علال الجديد

ظاهرة التخلف في دول الجنوب، سبق لجريدة النهج الديمقراطي في عددها 560 بتاريخ 19/6.18/ 2024 أن عالجت هذا الموضوع. ونعود لتناوله من وجهة نظر أخرى ،فعدد من الكتابات والنظريات حاولت مقاربة الظاهرة من زوايا مختلفة باختلاف المنطلقات والمرجعيات والمشارب الفكرية. فالبعض عزا الظاهرة لأسباب اقتصادية والبعض الاخر لأسباب غير اقتصادية .البعض لعوامل داخلية والبغض الاخر لعوامل خارجية وقد نجد تصنيفات أخرى حسب نوع الدراسة. في هذه المساهمة نبسط أهم آراء وإسهامات بعض التيارات والمدارس الفكرية المفسرة لظاهرة « التخلف» عند دول الجنوب/ الاطراف أو ما أصبح يصطلح عليه بالدول « الأقل نموا « أو « الأقل تقدما». مع التنبيه منذ البداية، على أننا لا ندعي الإحاطة بالموضوع في كل تمفصلاته بل محاولة تحتمل الخطأ.

يمكن تصنيف النظريات المفسرة لظاهرة « التخلف « في دول الجنوب/ الأطراف الى مجموعتين كبيرتين:

–نظريات ترجئ الظاهرة إلى عوامل داخلية وهو الاتجاه الليبرالي ونذكر منها أساسا نظرية الحلقة المفرغة ل (Nurkse 1953) ،نظرية الازدواجية ل (A. Lewis 1954) و نظرية التأخر الاقتصادي ل(Rostow 1960) والمجموعة الثانية التي تعتبر أن المصدر الرئيسي ل» تخلف» هذه الدول يكمن في عوامل خارجية كنظرية البنيويين مع (Prebisch وSinger) ونظرية التبعية بتياراتها المختلفة(Furtado، Emmanuel S.Amine و Frank).

تفسير التخلف وفق العوامل الداخلية:

– فالمجموعة الأولى ذات التوجه الليبرالي ،تعتبر أن ظاهرة» التخلف» مردها الى اختلالات بنيوية داخلية تعيق عملية التصنيع في هذه الدول وبالتالي تعيق عملية التنمية متجاهلة الظروف التاريخية التي أدت الى « تخلف» هذه الدول. فنظرية الحلقة المفرغة ل–Nurkse تعتبر أن الفقر يؤدي الى انخفاض الدخل مما يجعل من غير الممكن الادخار أو ادخار القليل. وبالتالي فإن تراكم رأس المال الناتج يكون منخفضا، مما يجعل من غير الممكن زيادة الانتاجية وبالتالي الدخل.

ويوصي صاحب هذه النظرية وأتباعه بتدفق الرأسمال الأجنبي لكسر الحلقة المفرغة للفقر وهكذا سينتعش الاقتصاد عن طريق الاستثمار ما سيؤدي إلى ارتفاع الدخل وتحسين مستوى العيش للمواطنين ووضع هذه الدول « الأقل نموا» على سكة طريق التنمية الاقتصادية. وهذه النظرية سيتم انتقادها بشدة لأنها في الواقع تريد أن تقول بأن هذه الدول فقيرة لأنها فقيرة.

– أما نظرية الازدواجية ل Lewis)) تعتبر أن اقتصاديات البلدان « الأقل نموا» تتميز بتعايش قطاعين متباينين، قطاع رأسمالي صغير ذو انتاجية عالية واخر تقليدي كبير (زراعي في البوادي وحرفي في المدن) ذو انتاجية ضعيفة وتحويل العمل من القطاع التقليدي الى القطاع العصري، يعني نقل الهياكل الاقتصادية الداخلية التي تعتمد على الزراعة التقليدية الى اقتصاد أكثر تقدما وأكثر تحضرا وأكثر تنوعا صناعيا في مجال الصناعات التحويلية والخدمات .وافتراضها أن التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل واستيعاب اليد العاملة المهاجرة من القطاع التقليدي .إلا أن واقع الأمر يبين أن اليد العاملة المهاجرة ،اتجهت نحو القطاع غير المهيكل وأن القطاع العصري لم يستطع خلق لا فرص شغل ولا استيعاب اليد العاملة المهاجرة و لا استقرار معدل الأجور أدى إلى ارتفاع الاستثمارات الخاصة .

– وداخل النموذج الليبرالي ،نجد نظرية « التأخر الاقتصادي» ل Rostow أو نظرية مراحل النمو الاقتصادي. وتتلخص فكرتها في أن» التخلف الاقتصادي « لدول الجنوب ناتج عن « تأخر اقتصادي» على طريق التنمية. وأن على هذه الدول الفقيرة سلك نفس الطريق (المراحل) الذي سلكته الدول المتقدمة (–1850 1950) لتصل إلى المجتمع الصناعي. فحسب Rostow هناك خمس مراحل للنمو الاقتصادي يجب قطعها:

– مرحلة المجتمع التقليدي (هيمنة الأنشطة الزراعية العائلية والشخصية، ضعف الانتاج،.....).

– مرحلة التهيؤ للإقلاع/ الانطلاق (إرساء هياكل اقتصادية جديدة، القطع مع المجتمع التقليدي ،رفع الانتاج الفلاحي ،تحسين البنية التحتية ووسائل النقل والمواصلات ،الاندماج في الاقتصاد العالمي وتطوير القطاع البنكي / المصرفي..)

–مرحلة الإقلاع/ الانطلاق وهي المرحلة الفارقة بين التخلف والتنمية وتشترط توفر(معدل الاستثمار المنتج المدر للدخل يفوق 10 في المئة من الناتج المحلي/ الوطني، ظهور قطاعات صناعية تحويلية وإرساء بيئة سياسية، اجتماعية ومؤسساتية قادرة على دعم النمو الاقتصادي).

– مرحلة الاتجاه نحو النضج (نمو اقتصادي في جميع القطاعات عن طريق رفع معدل الاستثمار ،تحسين القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم والترفيه ودمقرطة المجتمع).

– مرحلة الاستهلاك الوفير (انتاج سلع ومواد للاستهلاك الدائم ،تحسين الدخل، تنمية قطاع الخدمات) .

ووفق منظور أتباع هذه النظرية ، فوصول هذه الدول الى هذه المرحلة تصبح لها مكانة مؤثرة في المسرح العالمي. لكن نظرية (Rostow) بطبيعتها الليبرالية تجاهلت أو غفلت عن قصد السياق التاريخي لظرف هام من الظروف المهيئة للإقلاع على طريق التنمية .ألا وهو استعمار الدول الغربية لدول الجنوب ونهب ثرواتها وخيراتها الثمينة (المعادن ،الثروات البحرية والزراعية، اليد العاملة، المواد الخام ،الادمغة....) الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهار وتقدم شعوبها في الوقت الذي حرم فيه الاستعمار دول الجنوب من فرص تنمية ذاتها .وقصور هذه النظرية تجلى كذلك في اغفالها الخصائص المميزة لكل بلد وخطية التنمية واستبعاد إمكانية تداخل مراحل النمو الاقتصادي والتعريفات غير الدقيقة لكل مرحلة من المراحل المذكورة أعلاه.

أمام محدودية هذه النظريات ذات التوجه الليبرالي في تفسير ظاهرة التخلف في دول الجنوب لكون مشاكل هذه الدول غير متجانسة وواقعها متغير بالإضافة إلى التحيز الايديولوجي لأتباع هذه المدارس الفكرية ،ستظهر نظريات أخرى لتفسير ظاهرة التخلف وفق العوامل الخارجية يمثلها البنيويون وأنصار نظرية التبعية .

> يمكن أن نخلص إلى أن المغرب باختياراته للتوجهات الليبرالية واعتماده على دول المركز الرأسمالي وجلب الرساميل الأجنبية وابرام اتفاقيات غير متكافئة وغير متوازنة للتبادل التجاري وفتح السوق المغربي أمام الشركات الكبرى وتحرير الاسعار والارتماء في مستنقع المديونية ورهن مصير البلاد في يد الشركات الكبرى لن يحقق التنمية التي ينشدها الشعب المغربي

المغرب لن يحقق الإقلاع الاقتصادي لتجاوز وضعية « التخلف» التي يوجد فيها. وبالتالي لا مناص له من ضرورة الأخذ بأفكار نظرية التبعية بفك الارتباط مع الدوائر الرأسمالية والاعتماد على الذات والاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر ركيزة أساسية في التنمية والضامن لاستقلالية القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدنا المغرب.

تفسير التخلف وفق العوامل الخارجية:

نظرية البنيويين:

– فالبنيويون يقسمون دول العالم الى مركز وأطراف وأن مصدر التخلف جاء نتيجة التفاوتات في العلاقات التجارية الدولية وعدم التوازن في شروط التبادل التجاري بين الطرفين. مما أدى الى إغناء دول المركز وتفقير دول الجنوب .وهكذا أصبحت دول المركز تتوفر على بنية انتاجية متجانسة بسبب التقدم التكنولوجي وانتاج متنوع يوفر فائض القيمة وتكامل بين جميع القطاعات الاقتصادية ،بينما دول المحيط تتوفر على بنية انتاجية غير متجانسة وتداخل بين القطاع العصري والقطاع التقليدي وعدم التكامل فيما بينها وبالتالي انتاجية ضعيفة واستحالة اندماج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصاد العالمي مشيرين الى المسؤولية التاريخية لدول المركز الاستعماري (حجب التقدم التكنولوجي عن دول المحيط وعدم تمكينها من نتائج الثورة الصناعية ورفض تخفيض اسعار المواد الموجهة لها). ولتجاوز وضعية « التخلف» المفروضة على دول المحيط يتوجب عليها فك الارتباط مع المركز الرأسمالي والاعتماد على الذات وخلق تصنيع محلي عوض المستورد وضرورة التنسيق والتكامل فيما بينها. هذه النظرية اعتمدتها كل من الارجنتين والشيلي لكنها فشلت وعمقت تبعيتهما للدول الرأسمالية بالمرك**ز.**

نظرية التبعية: برزت كمدرسة فكرية جديدة في دراسة التنمية والتخلف حيث قدمت تفسيرا واقعيا لظاهرة التخلف في دول الجنوب / الأطراف. وكردة فعل على فشل التوجه الليبرالي للنظريات السابقة في تفسير ظاهرة التخلف اللصيقة بدول المحيط . فنظرية التبعية تنطلق من البحث عن الدور الأساسي للعوامل الخارجية في تكريس حالة التخلف ، وتتكون من عدة تيارات:

التيار الاول يتزعمه كل من (Fur- sunkel، Fallalotado) قدماء البنيويين والتيار الثاني يتزعمه (Baran، S.Amine، Emmanuel.).

فأتباع Furtado يرون أن الدول « الأقل نموا» في المحيط تعاني من التبعية في عدة مجالات تبعية سياسية، اقتصادية، فلاحية ، تجارية، تكنولوجية ومالية (المديونية) وأن الحل يكمن في الإرادة السياسية وبداية اصلاح جدري للهياكل الاقتصادية واندماج جهوي لهذه الدول. أما التيار الماركسي المحدث يقدم فهما جديدا لقضايا التنمية والتخلف فهو يتناول دول الجنوب في ضوء النظام العالمي الشامل مركزا في ذلك على تحليل تاريخي بنائي شامل للعلاقات المعقدة بين الدول. فالاستعمار الجديد وفي ظل العلاقات غير العادلة بين الطرفين وعدم التوازن في شروط التبادل التجاري أدى إلى تدفق ثروات وخيرات دول المحيط في اتجاه بلدان المركز. ما يوفر للرأسمال العالمي فرصة لتراكم وتكديس الرساميل في يد اللاعبين الكبار والشركات العملاقة مما يزيد من حدة التبعية والاستغلال والهيمنة الاقتصادية. وترى هذه النظرية، أن استمرار اعتماد دول الجنوب/ الاطراف على دول المركز لن يؤدي إلا إلى استمرار نمط التبعية لها (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا ،ثقافيا وتعليميا وغيرها). فدول المركز تستغل دول المحيط من أجل العمالة الرخيصة ،المعادن الرخيصة ،استغلال التربة الخصبة والمواد الأولية يعني استنزاف موارد المحيط وتحويلها الى دول المركز وتشويه البنية الاقتصادية لهذه الدول نتيجة الانتاج الموجه للخارج والاختراق من طرف الشركات المتعدية للحدود القومية وخنق أي مبادرة من أجل التحرر من التبعية والاستغلال بتواطؤ نخبة المركز مع نخبة دول المحيط الحاكمة التي تستولي على نسبة كبيرة من الدخل العمومي وتمنع إعادة توزيع الدخل العمومي لأنها مدعومة من حلفاءها بالمركز. كل هذه الإجراءات التدميرية ضد هذه الدول المستغلة(بفتح الغين) من أجل استدامة ظاهرة التخلف بها وضمان تبعيتها .وترى هذه النظرية أن كسر أغلال الرأسمالية والخروج من وضعية « التخلف» ،على دول الجنوب/الاطراف فك الارتباط مع النظام الرأسمالي ومناهضة البرجوازية والاخذ بزمام السلطة وإعادة توزيعها على طبقات هذه البلدان وتعميم وسائل الانتاج والانخراط في التنمية عبر اصلاح زراعي ، بتعبئة القوى المحلية والاعتماد على الموارد الحقيقية للدولة. بمعنى أن تقرر هذه الدول مصيرها بنفسها ولنفسها مستعيدة مفاتيح مثلث التنمية: المدرسة، المزرعة والمصنع عبر ثورة اشتراكية سوف تخلق ظروفا للتنمية الشاملة وتجاوز وضعية الفقر و» التخلف». فإن كانت مدرسة التبعية نجحت الى حد كبير في تفسير ظاهرة التخلف أسبابها وعواملها. فهي الاخرى عانت من بعض أوجه القصور: تركيزها بصورة كلية أو شبه كلية على العوامل الخارجية دون ربطها بالعوامل الداخلية، فك الارتباط في ظل الشروط السياسية والاقتصادية الحالية تطرح صعوبة كبيرة وأن هناك دول لم تخضع للسيطرة الاستعمارية ومع ذلك لم تتطور.

> نظرية التبعية: برزت كمدرسة فكرية جديدة في دراسة التنمية والتخلف حيث قدمت تفسيرا واقعيا لظاهرة التخلف في دول الجنوب / الأطراف. وكردة فعل على فشل التوجه الليبرالي للنظريات السابقة في تفسير ظاهرة التخلف اللصيقة بدول المحيط . فنظرية التبعية تنطلق من البحث عن الدور الأساسي للعوامل الخارجية في تكريس حالة التخلف ،

المغرب يعاني من عدم تكافئ التبادل التجاري وتفاوتات في العلاقات التجارية ،وأن المغرب لم يستطع الاندماج ضمن السوق العالمي بسبب الاختلالات الداخلية وبالتالي يستحيل تحقيق تنمية شاملة.

الاقتصاد المغربي على ضوء النماذج الاقتصادية المفسرة لظاهرة « التخلف:

تحليل Nurkse المبني على نظرية النمو المتوازن، يفترض توزيع الاستثمارات على جميع القطاعات لرفع القدرة الشرائية لكل سكان البلد وتوفير فرص الشغل .إلا أن المغرب أختار تركيز استثماراته على قطاعين التصنيع وقطاع البناء مستلهما نظرية النمو غير المتوازن ل Hirschman التي تنص على ضرورة استهداف قطاع أو قطاعين ذات أولوية في الدول « الأقل نموا».

أما تحليلLewis صاحب نظرية الازدواجية مبني على تواجد قطاعين متباينين. عصري وتقليدي وتحويل العمل من الثاني الى الاول واستيعاب اليد العاملة المهاجرة .أما الحقيقة ،اليد العاملة المهاجرة تتجه نحو القطاع غير المهيكل لأن القطاع العصري لم يستطع خلق فرص شغل واستيعاب اليد العاملة المهاجرة ولنا في أعداد المعطلين بالمغرب (14 في المئة) ما يعاكس هذا التحليل.

أما حسب نظريةRostow التي ترجئ ظاهرة التخلف الى تأخر اقتصادي ،فاذا كان المغرب مازال يعتبر ضمن الدول « الأقل نموا» يعني أنه لم يصل بعد مرحلة النضج يعني أن المغرب اندمج في فكرة Rostow وهو يحاول الان تدارك تأخره الاقتصادي. فنموذج Rostow يقتضي تجانس كبير بين الجهات، بينما المغرب يعاني من تباين كبير أو تفاوتات كبيرة من حيث النمو الديمغرافي والقطاعات الاجتماعية ومستوى البنية التحتية والدينامية الاقتصادية .في المغرب ،أربع جهات مؤهلة بينما الجهات الاخرى ترزح تحت سيف الفقر والبطالة والتخلف، ولم تأخذ نصيبها بعد من التنمية وهذا لا يؤهل بلدنا للانطلاق على طريق التنمية.

أما حسب البنيويين ، فالمغرب يعاني من عدم تكافئ التبادل التجاري وتفاوتات في العلاقات التجارية ،وأن المغرب لم يستطع الاندماج ضمن السوق العالمي بسبب الاختلالات الداخلية وبالتالي يستحيل تحقيق تنمية شاملة.

يمكن أن نخلص إلى أن المغرب باختياراته للتوجهات الليبرالية واعتماده على دول المركز الرأسمالي وجلب الرساميل الأجنبية وابرام اتفاقيات غير متكافئة وغير متوازنة للتبادل التجاري وفتح السوق المغربي أمام الشركات الكبرى وتحرير الاسعار والارتماء في مستنقع المديونية ورهن مصير البلاد في يد الشركات الكبرى لن يحقق التنمية التي ينشدها الشعب المغربي ولن يحقق الإقلاع الاقتصادي لتجاوز وضعية « التخلف» التي يوجد فيها. وبالتالي لا مناص له من ضرورة الأخذ بأفكار نظرية التبعية بفك الارتباط مع الدوائر الرأسمالية والاعتماد على الذات والاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر ركيزة أساسية في التنمية والضامن لاستقلالية القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدنا المغرب.

هجوم النيوليبرالية والفاشية على حقوق الإنسان ومهام المدافعين عنها

يتزامن صدور هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي بتقارب مع تخليد أيام حقوقية: اليوم العالمي لحقوق الإنسان، اليوم الدولي للمدافعين على حقوق الإنسان، اليوم الدولي لمحاربة العنف ضد المرأة...،في وضع تصاعد التضييق والتجاوزات وخنق الحريات ومحدودية الاليات الدولية وما يتم من توظيف سياسي لها من طرف الدول الامبريالية للتغطية على العديد من الجرائم التي ترتكبها هي وحلفائها وابرزها ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في غزة وباقي الأراضي المحتلة من إبادة جماعية وجرائم ضد الانسانية وصعود الفاشية في دول الغرب و... ووطنيا مع استمرار ممارسات سنوات الرصاص بصيغة مختلفة مع ما يسمى «عهد جديد» حيث الاعتقالات والمحاكمات الصورية والتضييق على الحريات الفردية والجماعية وضرب الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والبيئية والمكتسبات التي تحققت بدماء الشهداء وتضحيات الشعب المغربي، اختارت جريدة النهج الديمقراطي كموضوع لملف هذا العدد: «هجوم النيوليبرالية والفاشية على حقوق الإنسان ومهام المدافعين عنها» .

حقوق الإنسان بالمغرب في مهب الرياح (الجزء الأول)

عبد السلام العسال

بدون أي تردد أو مغالاة، نستطيع القول، وباعتماد الإحصائيات والأرقام والمؤشرات الدالة، بما في ذلك الإحصائيات والأرقام الرسمية، أن حالة الأوضاع العامة لحقوق الإنسان ببلادنا سيئة للغاية على كافة المستويات، حيث تتواتر الانتهاكات التي يمارسها النظام المخزني في سياق إغلاقه للحقل السياسي وإمعانه في السيطرة على كل دواليب الحياة السياسية ببلادنا عبر قمعه لكل الأصوات المعارضة لسياسته الطبقية الموغلة في العداء لمطامح شعبنا في الحرية والكرامة والعدالة والمساواة، وهجومه المستمر على الحريات العامة والفردية، بما فيها الحريات النقابية، من جهة، وعلى كل المقومات الاقتصادية والاجتماعية لتوفير الحياة الكريمة للجماهير الشعبية الكادحة من جهة أخرى.

ومن أجل تقديم صورة واضحة عن حالة حقوق الإنسان ببلادنا، سنقسم هذا المقال، في جزئه الأول، إلى محورين أساسيين هما محور الحريات العامة الذي سنلامس، من خلاله تحديدا، وضعية الحق في حرية التنظيم والحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الاحتجاج السلمي، ومحور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وسنتطرق فيه، بصفة خاصة، لوضعيتي الحق في التعليم والحق في الشغل(كنماذج)،على أمل أن نتناول في أعداد لاحقة وضعيات حقوق أخرى، ومنها الحق في الصحة والحق في الحماية الاجتماعية وحقوق المرأة وحقوق الطفل والحق في الحياة وغيرها من الحقوق الأساسية المتعارف عليها عالميا.

1) الحريات العامة في خبر كان:

تعاني الحريات العامة ببلادنا من أشكال كثيرة من التضييق والحصار والقمع، وهو ما يتجسد، بشكل واضح، في استمرار الاعتقالات التعسفية والمتابعات في حق العديد من المدافعين/ات عن حقوق الإنسان والممارسين/ات للحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع والتظاهر السلميين، ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي والحراكات الاجتماعية والاحتجاجية، مع استمرار مظاهر المعاملة المسيئة والحاطة من الكرامة الإنسانية ضد المتظاهرين/ات، وتوظيف القضاء للزج بهم/ن في السجون بعد محاكمات صورية تنتفي فيها أبسط شروط وضمانات المحاكمات العادلة. وفي نفس الوقت مازالت الدولة ترفض الاستجابة للمطلب الشعبي الملح بضرورة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي حرية الرأي والتعبير الذين يقضون الموجودين في العديد من السجون، وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف، هذا الواقع يكرسه العمل بدستور ممنوح غير ديمقراطي وقوانين زجرية غير عادلة وممارسات قمعية محصنة من الإفلات من المساءلة ومن الإفلات من العقاب، وقضاء مسخر وغير مستقل متحكم فيه مخزنيا.

فمن خلال هذا القمع الممنهج، يسعى النظام المخزني، إلى إغلاق الحقل الافتراضي من مواقع وقنوات إلكترونية وصحافة رقمية ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي، لمنع أية إمكانية لممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير ولانتقاد الدولة وسياساتها الطبقية، وذلك بعدما تمكن من الإجهاز على الصحافة الورقية المستقلة والزج ببعض روادها في السجون بمدد سجنية طويلة عبر محاكمات انتقامية (لنتذكر محاكمات توفيق بوعشرين وسليمان الريسوني وعمر الراضي...)، والأخطر من هذا بعدما تمكن، إلى حد، من إغلاق الحقل السياسي والتحكم في كل دواليب الحياة السياسية.

في هذا السياق يشن النظام، بالموازاة، هجوما ممنهجا على القوى الديمقراطية السياسية والحقوقية والنقابية وغيرها ويعمل على مواصلة التضييق عليها وعلى أنشطتها، ففضلا عن كونه يمنعها من الاشتغال في القاعات والساحات العمومية، وحتى في القاعات الخاصة في العديد من الحالات، بما في ذلك لعقد مؤتمراتها الوطنية أو الجهوية، فهو يمعن، أيضا، في حرمانها من حقها في الحصول على وصولات الإيداع لإعطاء الانطباع على أنها غير قانونية، وبالنتيجة يمنعها من حقها في الولوج إلى محطات الإعلام العمومي والرسمي التلفزي والإذاعي، مما يجعل الرأي الوحيد السائد في هذه المحطات هو رأي النظام المخزني وأحزابه الإدارية وأبواقه المسخرة مدفوعة الأجر لقول العام زين، ولهذا السبب مازالت السجون تعج بمعتقلين سياسيين ومعتقلي رأي في ظل ظروف سجنية حاطة من الكرامة، كما أن محاكم البلاد ما زالت تشهد متابعات صورية لمجموعة من المناضلين، فقط بسبب التعبير عن آرائهم وأفكارهم (وعلى سبيل المثال: الناشطة الحقوقية سميرة قسمي التي توبعت وحكمت على خلفية تدوينة فايسبوكية، الناشط الحقوقي والسياسي إبراهيم غيني (11 متابعة) على خلفية فضحه للفساد والمفسدين، الناشط الحقوقي فؤاد عبد المومني على خلفية التعبير عن آرائه، 13 مناضلا من ضحايا قمع وقفة احتجاجية سلمية على متجر كارفور بسلا، الصحفي حميد المهداوي مدير موقع بديل المتابع في قضايا النشر بالقانون الجنائي، الإعلامي أشرف بلموذن مدير موقع إعلام ياسين زروال مدير موقع العرائش نيوز لنفس السبب، المهندس اسماعيل الغزاوي المعروف بتضامنه مع الشعب الفلسطيني...)؛

في إطار هذا القمع الممنهج، الذي يؤشر على تفاقم التغول المخزني ومواصلة سعيه لإخراس كل الأصوات المناهضة لسياسته المعادية لحقوق ولحريات الشعب المغربي، تتعرض الأشكال النضالية المشروعة للتضييق والحصار، بل يتعرض المحتجون/ات، خلالها، للقمع والاعتقال والمحاكمات في كثير من الحالات، ونسوق هنا نموذجين صارخين على ذلك: 11 مناضلا ضحايا وقفة الاحتجاج على كارفور بسلا المتابعون أمام المحكمة الابتدائية بسلا لحد كتابة هذا المقال، والأحكام التي صدرت عن المحكمة الابتدائية في ابن جرير ضد أفراد من عائلة القتيل ياسين الشبلي، الذي توفي أثناء احتجازه لدى الشرطة بمفوضية ابن جرير، التي قضت بالحبس موقوف التنفيذ في حق عدة أفراد من العائلة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر، وبغرامات مالية قدرها 300 درهم لكل فرد، وبتعويضات مالية قدرها 5000 درهم لصالح الأمن الوطني (الذي قتل ابنهم ياسين في ضيافته؟؟؟) و3000 درهم لصالح المطالبين بالحق المدني، ويتم ذلك في ظل تواطؤ واضح بين القضاء والأجهزة الأمنية التي لا تخضع لأية مساءلة، والهدف منه، طبعا، هو إشاعة نوع من الترهيب في المجتمع وإخضاعه وإخراس الأصوات الحرة داخله.

في سياق استمرار سياسة القمع والتغول، ما زال النظام ممعنا في رفض معالجة ملف المختطفين ومجهولي المصير، حيث أن هذا «الملف لم يعرف أي تقدم أو تطور منذ نشر توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛ واستنادا إلى مراجعة اللوائح السابقة يتضح أن عددهم يقارب 60 حالة، ويضاف إليهم 111 من طلبة المدرسة العسكرية السابقة بهرمومو والذين اختفوا عشية 10/07/1971، ولازال مصيرهم مجهولا إلى جانب عدد كبير من ضحايا الأحداث الاجتماعية الذين لم يتم الكشف عن هوياتهم أو مدافنهم... هذا فيما تتحدث الهيئات الأممية المعنية بالاختفاء القسري ومجهولي المصير عن عدد أكبر؛ حيث أشار فريق العمل الأممي المعني بالاختفاء القسري وغير الطوعي توصله ب 155 حالة عالقة تخص المغرب» (المرجع: التقرير السنوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، حول أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب، لسنة 2023). وهذا مؤشر آخر دال على أن النظام مازال متماديا في نهج سياسة الانتقام من المعارضين/ات لسياسته العدوانية، السابقين/ات والحاليين/ات على السواء، فسياسة المخزن مازالت على حالها.

ومما يؤكد هذا المنحى القمعي هو طبيعة المحاكمات الحالية التي تستهدف المناضلين/ان المناهضين/ات لسياسة المخزن المعادية، فهي كلها محاكمات صورية، سياسية في عمقها وانتقامية في طبيعتها، يظهر ذلك جليا في مختلف مراحل التقاضي، بدءً بطريقة الاستدعاء أو التوقيف أو الاعتقال أو الاختطاف، التي غالبا ما تكون مستفزة ومرعبة وغير خاضعة لأية ضوابط أو مساطر قانونية المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية على علاتها، إذ يتم تطويق الضحية في الشارع العام – في جل الحالات– بمجموعة من ضباط الشرطة الوطنية، ويتم اختطافها إلى مخفر الشرطة أو مخفر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، دون الإفصاح عن هوايتهم، أو تقديم مبررات التوقيف أو التهم الموجبة لذلك، أو أمر لوكيل الملك، ليتفاجأ المعني بالأمر أنه أمام تهم ثقيلة من وحي الخيال الموغل في السخافة (بوعشرين، الريسوني، الراضي: نماذج فاضحة)، ومرورا بتحديد صك الاتهام والمتابعة في حالة اعتقال رغم توفر المعني على كل ضمانات الحضور، ووصولا إلى إصدار أحكام جائرة والزج بالضحية في السجن في شروط مذلة وبئيسة، ومواصلة التضييق عليه في داخل السجن لتكريس المزيد من الانتقام والإذلال والتعذيب النفسي، بهدف إخراس صوته بصفة نهائية وتخويف المناضلين/ات من نفس المصير، وهذا ما عبر عنه وزير العدل أمام الملأ في جلسة برلمانية حينما قال: «احنا درنا السجون باش نخلعو بهم الناس».

نستنتج مما تقدم، وغيره كثير لا يتسع المقال لجرده، أن حقوق الإنسان على المستوى السياسي، تعاني من الاضطهاد والحصار والتضييق، من طرف النظام المخزني الذي لا يتوانى، لتأمين وجوده وفرض سيطرته، في ممارسة جميع أشكال القمع والتسلط والتغول لضمان مصالح الكتلة الطبقية السائدة المحتكرة للسلطة والمال والاقتصاد والإعلام على السواء.

2) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تدهور مستمر (التعليم والشغل كنموذجين):

لا يتسع حجم هذا المقال لتفصيل الحديث عن حالة كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، ولهذا سنكتفي، في هذا الجزء، بالتطرق إلى وضعيتي التعليم والشغل كنموذجين، على أمل العودة في أعداد قادمة للوقوف على نماذج أخرى، وخاصة وضعيات الحق في الصحة والحق في الحماية الاجتماعية والحق في الثقافة ... .

بالنسبة لوضعية التعليم، فإن كل المؤشرات من أرقام وإحصائيات وتصنيفات دولية ووطنية، تؤكد على أنه في تدهور متواصل، وأنه لا يرقى إلى مستوى الحد الأدنى المتعارف عليها عالميا، سواء على مستوى ما يعانيه من خصاص مهول ومتراكم في بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية والداخليات والمطاعم المدرسية، ومن نقص حاد في التجهيزات والوسائل التعليمية الضرورية وكذا في الموارد البشرية وخاصة في أطر هيئة التدريس والتأطير التربوي، وبسبب هذا الوضع فلا غرابة تذكر إذا كان التعليم بالمغرب يحتل مراتب متأخرة في مؤشر جودة التعليم، فحسب الموقع الأمريكي «إنسايدر مانكي»، المتخصص في التصنيفات والتحليلات، فإن المغرب يحتل الرتبة 154 عالميا في التعليم، متأخرا عن العديد من الدول الآسيوية والأفريقية والعربية وبالأحرى الأوروبية وأمريكا، يضاف إلى ذلك مشكل عدم قدرة المؤسسات التعليمية على استقطاب التلاميذ والتلميذات وتوفير البنيات والمعدات الضرورية للحفاظ على تواجدهم/ن في أحضانها واستمرارهم/ن في مواصلة مشوارهم/ن الدراسي إلى غاية تخرجهم/ن، فحسب الإحصائيات الرسمية نفسها فقد بلغ العدد الإجمالي للمتمدرسين/ات بالمغرب، برسم الموسم الدراسي 2023/2024، في الأسلاك الثلاثة ما مجموعه 7392050 تلميذا/ة بزيادة ضئيلة لا تتجاوز 11%، وهذا، في حد ذاته، مؤشر دال على فشل المنظومة التعليمية في بلادنا في تعميم التعليم العمومي حيث أن نسبة التحاق أطفال الفئة العمرية بين 4 و5 سنوات لم يتجاوز 78.7%، يضاف إلى ذلك تواصل الهدر المدرسي حيث بلغ عدد التلاميذ والتلميذات الذين/اللواتي غادروا وغادرن المدرسة في الموسم الدراسي 2022/2023، 294458 تلميذا/ة، 45% بالوسط القروي، منهم/ن 38.64% فتيات، و62% منهم/ن يتجاوزون سن 16سنة، ويضاف هذا العدد إلى ما مجموعه 334664 تلميذا/ة غادروا/ن الدراسة في موسم 2021/2022، و331558 تلميذا /ة انقطعوا/ن عن الدراسة في موسم 2020/2021، ليصبح مجموع عدد التلاميذ والتلميذات المنقطعين/ات عن الدراسة في المواسم الدراسية الثلاثة الأخيرة هو 960680 تلميذا(ة)، أي قرابة مليون طفل(ة) رمي بهم في الشارع لينضافوا لجيش المعطلين عن الشغل. في مقابل هذا الوضع الموبوء للتعليم العمومي ببلادنا، الذي يعمل النظام على تخريبه من الداخل، يتم تشجيع التعليم الخاص الذي يحكمه الجشع والربح، ويتم منحه كل التسهيلات ليكتسح الساحة التعليمية حتى ولو لم تتوفر فيه أدنى شروط العملية التربوية السليمة من تجهيزات وملاعب رياضية وفضاءات للأنشطة الموازية، وهكذا، وحسب مؤشرات وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، «انتقلت حصة تلاميذ التعليم الخصوصي من 14.2% في موسم 2017/2018، إلى 15.3% في الموسم الماضي، وهو ما يعادل مليون و136 ألف و894 تلميذا/ة، وانتقل عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الخاص بالابتدائي من 170 ألف و849 خلال 2017/2017 إلى 214 ألف 669 خلال الموسم الماضي، وتسجل في الموسم الماضي وحده بالسنة الأولى ابتدائي في التعليم الخاص 157 ألف و817، وبهذا أصبح مجموع التلاميذ المسجلين في التعليم الخاص الابتدائي هو841 ألف و305.

وتدل هذه الأرقام على أن التعليم الخاص ماض في الاستحواذ على الساحة التعليمية وهو ما يسهم، من جهة، في ضرب الحق في التعليم العمومي وبالنتيجة في الإجهاز على الحق في الوظيفة العمومية بالقطاع، ومن جهة أخرى في إرهاق الأسر المغربية ضعيفة ومتوسطة الدخل من جراء غلاء متطلبات الدراسة في التعليم الخاص. فهذا التشجيع السخي لدعم التعليم الخاص في مقابل تهميش وتخريب التعليم العمومي هو ما يفسر، إلى حد ما، الاحتقان الكبير الذي عرفته السنة الماضية، على الخصوص، بمؤسسات التعليم العمومي، حيث خاضت أسرة التدريس إضرابات متتالية في الأسلاك الثلاثة، شلت على إثرها الحياة المدرسية في أكثر من إضراب وطني، بسبب عدم فتح الوزارة الوصية حوار جدي مع النقابات التعليمية حول الملفات المطلبية لأسرة التعليم، ولم يتم تجاوز هذا الاحتقان، نسبيا، إلا بعد فتح حوار مع النقابات التعليمة، أفضى إلى توقيع اتفاق متراضى عليه.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة عوض بذلها أي مجهود لحل المشاكل المطروحة في قطاع التعليم، لجأت إلى نهج أسلوب القمع والانتقام من الأساتذة والأستاذات المضربين/ات، عبر الاقتطاع من أجورهم/ن، وقمع أشكالهم/ن النضالية، وصولا إلى متابعة بعضهم/ن أمام المحاكم بتهم مفبركة لثنيهم/ن عن مواصلة أشكالهم/ن النضالية المشروعة وخاصة في فئة الأساتذة الذين فرض عليه التعاقد، الذين يتجاوز عددهم 120000 أستاذ(ة)، وذلك في سياق سعي الدولة إلى خلق وتكريس نوع من التمييز الإداري والمؤسساتي بين الموظفين/ات داخل القطاع، وخلق وضعية هشاشة في التوظيف العمومي فيه، في أفق الإجهاز على الحق في الوظيفة العمومية في قطاع التعليم بصفة خاصة، وعلى الحق في الوظيفة العمومية وفي الاستقرار في الشغل بصفة عامة.

أما التعليم العمومي الجامعي، فهو الآخر يعيش أوضاعا مترهلة تجعله غير قادر على مواكبة التحولات العلمية التي تعرفها الجامعات المميزة في العالم، فهو أيضا يعاني من الاكتظاظ ومن النقص الحاد في البنايات والتجهيزات والموارد البشرية، ففي السنة الماضية، لم تتجاوز حصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار 8،5% من الميزانية العامة، ولعل معركة طلبة كليات الطب والصيدلة وحدها التي دامت حوالي سنة كاملة لدليل ساطع على الأزمة التي يتخبط فيها التعليم الجامعي العمومي الذي يتعرض هو الآخر لضروب من التخريب الممنهج، ولهذا فليس غريبا أن آخر تصنيف أعدته شركة «شانغهاي رانكينغ كونسلتنسي» المتخصصة في ترتيب الجامعات عبر العالم، وضعت جميع الجامعات المغربية خارج التصنيف الذي شمل 1000 جامعة في العالم، وفي مقابل هذا التخريب الممنهج للقطاع، يتم فسح المجال، كذلك، للتعليم الجامعي الخاص الذي شرعت له كل الأبواب ومنحت له كل الإمكانيات لاكتساح الساحة التعليمية الجامعية (كليات علوم الصحة كنموذج).

أما الحق في الشغل وما يرتبط به من حقوق شغلية متلازمة كالحق في الاستقرار في الشغل والحق في أجر عادل والحق في العطل الأسبوعية والسنوية والعطل المرتبطة بالأعياد وبالمناسبات الدولية والحق في الضمان الاجتماعي والحق في التعويض عن البطالة والحق في العمل النقابي والحق في ممارسة الحريات النقابية ...فهو الآخر يتعرض للمزيد من الإجهاز من طرف الباطرونا والدولة على السواء، ومن مؤشرات ذلك ظاهرة التسريحات الفردية والجماعية من العمل (ما يسمى فقدان الشغل) إذ «حسب مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2024» تم فقدان 159.000 منصب شغل، خلال هذا الفصل، مما جعل حجم البطالة يتزايد ب 96000 شخص، ليبلغ عدد المعطلين 1645000 شخص، ومعدل البطالة ينتقل من 12.9% إلى 13.7% على الصعيد الوطني، ويتصدر هذا العدد، الأشخاص من الفئة العمرية 24-15 سنة بمعدل 35.9%، والحاصلون على شهادة بمعدل 20.3% والنساء بمعدل 20.3%، وحتى الأشخاص الذين يشتغلون، فإن 1096000 (مليون و96 ألف شخص)، يشتغلون في حالة شغل ناقص، منهم 493000 شخص مرتبطون بشغل ناقص على مستوى الأجر غير الكافي أو على مستوى عدم ملاءمة الشغل مع شهادات العمل المحصل عليها، علما أن هذه الإحصائيات الرسمية لا تأخذ بعين الاعتبار البطالة المقنعة ومختلف مظاهر هشاشة الشغل المتنامية في كل القطاعات، وكذا وضعية الأشخاص الذين لا يشتغلون ولا يدرسون ولا يتوفرون على أي دخل، والذين يتجاوز عددهم 4.3 مليون شخص.

وكاستنتاج لما تقدم، فإن الحق في الشغل يتعرض هو الآخر لهجوم مستمر، تقوده الباطرونا المدعومة من طرف الدولة ومؤسساتها ذات الصلة (السلطات الأمنية، مفتشية الشغل، القضاء..)، وهو ما يجعل وضعية الشغل هشة للغاية، خاصة في ظل الاستغلال الرأسمالي المكثف للعمال والعاملات، وفي ظل محاربة الباطرونا والدولة، على السواء، للعمل النقابي والحريات النقابية في القطاعين الخاص والعام، ومواجهة نضالات الأجراء والموظفين بالعنف والقمع والاعتقالات والمحاكمات لإخراس أصواتهم وثنيهم عن النضال والمطالبة بحقوقهم، ومن بين الأمثلة الواضحة على ذلك في القطاع الخاص، نسوق هنا وضعية أعضاء المكتب النقابي لتعاونية كوباك بسلا الذين اعتصاما وإضرابات عن الطعام منذ عدة شهور، احتجاجا على التنقيلات التعسفية التي طالتهم بعد انخراطهم في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إ.م.ش)، ووضعية عاملات وعمال شركة سيكوم سيكوميك بمكناس اللواتي/الذين يخضن/ون إضرابا واعتصاما مفتوحين منذ حوالي ثلاث سنوات للمطالبة بأجورهن/ن وتعويضهن/م عن تسريحهن/م بشكل جماعي من طرف الباطرونا وخاصة بعد انخراطهن/م في مركزية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وعاملات وعمال الضيعات الفلاحية بإقليم بيوكرى اللواتي/الذين يخوضن/ون إضرابات مفتوحة تتخللها مسيرات للمطالبة بتحسين أوضاعهن/م الشغلية وخاصة الزيادة في الأجر.

أما من بين الأمثلة الواضحة في القطاع العمومي، فتكفي الإشارة إلى الإضرابات المتقطعة والمفتوحة التي خاضتها عشرات الآلاف من أسرة التعليم في السنة الماضية، والتي عوض أن تفتح الدولة معها حوارا لحل المشاكل، وجد بعض الأساتذة والأستاذات أنفسهن/هم أمام المحاكم والمجالس التأديبية عقابا لهن/هم على المطالبة بتعديل النظام الأساسي الذي حاولت الوزارة تمريره بشكل انفرادي، وهو انتهاك صارخ لحق الإضراب والحق النقابي الذي تضمنه معايير الشغل والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

إن هذا الهجوم المزدوج، من طرف الباطرونا والدولة معا، على العمل النقابي والحريات النقابية، هو ما يفسر، إلى جانب أسباب أخرى، انخفاض نسبة التنقيب إلى 3% من عموم الأجيرات والأجراء.

الخلاصة: من خلال النماذج التي سقناها أعلاه سواء حول وضعية الحريات العامة بالمغرب وما يرتبط بها من حقوق سياسية، كالحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الاحتجاج والحق في التنظيم، أو حول وضعية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الوقوف على وضعيتي الحق في التعليم والحق في الشغل كنموذجين، يتضح أن التدهور الشامل هو السمة العامة التي تطبع أوضاع حقوق الإنسان ببلادنا.

القنيطرة بتاريخ 30 نونبر 2024

(يتبع)

مذكرة الاعتقال للجنائية الدولية ضد قادة الكيان الصهيوني
هل هي حقا بداية نهاية الإفلات من العقاب في المنظومة الحقوقية الدولية؟

إ.حفيظ

في الإفلات من العقاب:

منذ الحرب العالمية الثانية فرض التوازن الدولي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي القائم نقاشا قويا في المجال الحقوقي، أيهما أقوى دفاعا عن حقوق الانسان: المعسكر الغربي الرأسمالي أم المعسكر الاشتراكي؟ ودار هذا النقاش حول هل الأولوية للحقوق المدنية والسياسية أم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأيهما من المجتمعات تحقق الرفاه للشعب وللمواطنين الافراد، كما أن حركات التحرر الوطني طرحت على جدول أعمال النقاش والعمل الحقوقي مسألة حقوق الشعوب وتم إنتاج الشرعة الدولية لحقوق الانسان ومنظومة القانون الدولي لحقوق الانسان وآلياته والقانون الدولي الإنساني وآلياته.

كما أن المواجهة الموحدة للنازية والفاشية والتحالفات الموضوعية ضد هذا التهديد للبشرية من طرف اليمين الحربي المتطرف والتطور الهائل للترسانة العسكرية فرض النقاش حول كيفية جعل رؤساء الدول والقادة العسكريين وكل من بيده سلطة وإمكانية الانحراف عن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان خاضعين لسلطة القضاء الدولي والقانون الدولي حتى لا يتفشى الإفلات من العقاب ويسمح للأقوياء دولا (محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة وميثاق الأمم المتحدة) وأشخاصا (المحكمة الجنائية الدولية) ومؤسسات درءا لرغبة «المجانين السياسيين» المدعمين بالرأسمال المالي وشركاته الاحتكارية بأن يفرضوا سطوتهم على العالم وأن يتكرر استعمال القوة الكبرى في القتل والدمار الشامل وجرائم الحرب والإبادة الجماعية وإعادة الاستعمار وإضعاف تشكلات الدول الوطنية المستقلة.

إن الأهداف الأسمى عند معسكر المناضلين الحقوقيين هو تحقيق ما يلي:

-كونية الحقوق - شمولية الحقوق - آليات فعالة لمتابعة الانتهاكات دوليا ومحليا - آليات فعالة القضاء على الإفلات من العقاب كعقبة كبرى تعوق إعمال الحقوق أمام إعطاء الثقة في سمو العدالة والقانون (سمو قوة الحق على الحق في القوة)- إعادة النظر في الترسانة القانونية الدولية التي خلفتها موازين ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي لا تزال تمكن مجرمي الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية في حل من المثول أمام القانون ونيل الجزاء.

لقد أفضى الأمر/الصراع في مجال محاربة عدم الإفلات من العقاب إلى تأسيس المحكمة الجنائية الدولية سنة 2002 بناء على ميثاق روما (1998).

وقبل ذلك تمت إبادات جماعية وجرائم للتصفية العرقية في نورمبرغ وروندا ويوغسلافيا وجنوب أفريقيا وغيرها، مما أدى إلى إقامة محاكم خاصة.

لكن بقيت الدول العظمى والأشخاص منفلتة/تين من كل عقاب حول جرائم الماضي والحاضر فالو.م.أ ارتكبت جرائم فظيعة بالشرق الأوسط وبالعديد من مناطق العالم (العراق وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن وليبيا والفيتنام وأفغانستان ...) قبل وبعد تأسيس المحكمة الجنائية الدولية والكل يعرف قصة سجن أوبو غريب وغوانتانامو والاغتيالات التي استهدفت رؤساء الدول (العراق - ليبيا- رومانيا - رومانيا - بوركينافاصو - الكونغو الديمقراطية...) واغتيال العلماء وقادة مقاومة الاستعمار بأنحاء أخرى من العالم (فلسطين ولبنان وصل ذروته الإجرامية منذ طوفان الأقصى ...) ولم تستطع أي هيئة دولية إعمال مساطر المتابعة في حقها/حقهم وهكذا دواليك في تحريك الصراعات والحروب الأهلية أو تأجيجها في العديد من البلدان لفسح المجال لإعادة استعمارها أو اخضاعها للمخططات الدولية للإمبريالية وللمؤسسات المالية الامبريالية.

منذ تأسيس المحكمة الجنائية الدولية ووضع نظامها الأساسي للتوقيع والمصادقة برز أمل في إمكانية المرافعة والنضال ضد الأقوياء في مجال «الإفلات من العقاب» في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لكن منطق العلاقات الدولية مبني منذ الحرب العالمية الثانية على توازن القوى العظمى، ولهذا فإن ازدواجية المعايير تعتبر أهم لازمة مواكبة لتفسير وتأويل وترجيح القوانين وبالتالي يتم سحق حقوق الضعفاء في رد الاعتبار وفي محاكمة الجرائم التي تستهدف الشعوب الراغبة في التحرر وفي بناء نموذجها السياسي المستقل.

إن الاتجاه نحو عدالة حقوقية كونية ليس معطى جاهز، إنه النضال المعقد الذي تخوضه القوى السياسية التقدمية والقوى الحقوقية التقدمية بالقدرة على تعبئة الشعوب لخوض الصراع الطبقي والسياسي كذلك لان القوى الرأسمالية لم تعد تحمل لواء التنوير ولا لواء المفاهيم التأسيسية لحقوق الانسان التي أصبحت ثقلا عليها، وبالتالي أصبح مطروح النضال من أجل فرض موازين قوة جديدة تلعب فيها الشعوب اليقظة وتعبيراتها السياسية الطبقية العمالية والشعبية والحقوقية التقدمية دورا طليعيا في جعل الأنظمة السياسية القائمة ومجرمي الحرب غير قادرين على الاستهتار بالمنظومة الكونية الحقوقية المتراكمة بالتضحيات والاجتهادات والمكاسب .

فهل بتفعيل مذكرة الاعتقال هذه يسير العالم نحو عدالة كونية ترسخ الإفلات من العقاب على صعيد المعمور؟ أعتقد أن الطريق لا يزال طويل جدا لبلوغ هذا الهدف السامي للبشرية، إنه لمن الوهم أن يتم ذلك بدون تغييرات جوهرية في النظام العالمي بما يجعل الامبريالية والاستعمار والحروب والاستغلال والاضطهاد بكل أشكاله جرائم في وضعية منتهية تاريخيا CADUC ويصبح استعراض القوة الحقوقية والمعايير الكونية لها هو ملاذ البشرية بدل استعراض القوة العسكرية. وتصبح المنظومة الحقوقية مقيدة للأقوياء والمتجبرين والمجانين القتلة.

ومع ذلك لابد من إبداء الملاحظات التالية بعد التثمين لتحريك مذكرة الاعتقال كمكسب حقوقي وهي السقف الذي استطاعت الجنائية الدولية وصوله لحد الآن.

إن الحاجة إلى محاكمة مجرمي الإبادة تتطلب كذلك الحاجة إلى المحاكمة السياسية والحقوقية للشركاء ولرموز التطبيع وأنصار الإبادة فالجريمة لها شركاء ومدعمين دوليين.

كما أن مذكرة الاعتقال في حق نتنياهو وغالنت هو مدخل معنوي وحقوقي لإعادة بناء المفاهيم والآليات الحقوقية السائدة لترسيخ «عدم الإفلات من العقاب للأقوياء».

مذكرة الاعتقال بها فعلا عيوب بنيوية مرتبطة بموازين القوة السائدة والتي تدفع في تغييب الظروف المؤطرة للأحداث وعزلها عن التاريخ كأن تساوي بين قادة حركة المقاومة ضد الاستعمار والتي هي حق مشروع ونظام مجرمي الأبارتايد.

مذكرة الاعتقال مشروطة قوتها بإعمال الفصل 7 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة لتحويل قرار «وقف إطلاق النار» «قرارا ملزما ودائما» في منطقة مستعمرة وباستحضار لترسانة حقوق الشعب الفلسطيني في المواثيق الدولة عبر التدخل المباشر لمجلس الأمن وذلك عبر مقاومة حق الفيتو! وهذه مهمة الحركات التحررية المساندة للشعب الفلسطيني في الو.م.أ وغرب أوروبا وفي كافة انحاء العالم.

إن عدم إعمال الفصل 7 من ميثاق الأمم المتحدة متعمد لتعطل كذلك تنفيذ الصادرة عن مجلس الأمن، مثل القرارين 1720 و1723 المتعلقين بإنفاذ المساعدات الإغاثية والإنسانية لداخل القطاع، والتي تغيب آلية تنفيذها.

مذكرة الاعتقال مرتبطة كذلك بإعلان الدول أنها لن تستقبل المتابعين أو أنها ستعتقلهم حال نزولهم بأراضيها

مذكرة الاعتقال يجب أن يستتبعها ضغط لأحرار العالم من أجل عزل الكيان الصهيوني ومقاطعته اقتصاديا وعسكريا وديبلوماسيا وكل أشكال المقاطعة الأخرى. لأن الهدف هو أن يكون الحل السياسي لما بعد المحاكمة الحقوقية والسياسية هو إعمال فعلي لتقرير مصير الشعب الفلسطيني واستقلاله وإقامة الدولة المستقلة على كامل ترابه الوطني عاصمتها القدس لا الالتفاف عليه سياسيا لإدخال فلسطين في فخ «أسلو جديد» يعصف بكل التضحيات ويضع فلسطين تحت «الانتداب الجديد».

مذكرة الاعتقال لا تعني الانتصار فهي فقط تضع الكيان وجرائمه أمام شاشة العالم والرأي العام الدولي ذي الاختصاص القانوني وأمام القانون الجنائي الدولي ووضع هول هذه الجرائم ضد البشرية أمام القضاء الجنائي الدولي.

مذكرة الاعتقال لن تكون كافية لإحداث النقلة النوعية بفلسطين خارج الإقرار والاستحضار لحقوق الشعب الفلسطيني التاريخي وحقوقه السياسية في القانون الدولي وفي مقدمتها الحق في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة تماما عاصمتها القدس.

مذكرة الاعتقال لا تعني أن المجرمين أصبحوا خلف القضبان فلا يزال ينتظر أحرار العالم وقواه التحررية المزيد من النضال:

-أولا: لأن يمثل المجرمون امام المحاكم

-ثانيا: لأن تتوسع دائرة المتابعة لكل المجرمين مقررين ومنفذين وشركاء في جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية

-ثالثا: لأن تتوسع دائرة المحاكمة السياسية والحقوقية لمن دعموا هذه الجرائم بالمال والقوة العسكرية والإعلام والتجسس وحق الفيتو وتسهيل مهمة الجرائم.

-رابعا: إرغام الدول على تنفيذ المذكرة

أما في بلادنا: أهمية إسقاط التطبيع واعداد «لوائح عار التصهين » :

فيستمر الصوت المتصهين النشاز في الداخل المناقض للتاريخ وللمواثيق الدولية كقوة مضادة للحق وللقانون الدولي ولصوت الشعب المغربي الهادر في المدن والقرى المغربية صادحا ضد الجرائم الصهيونية و من أجل انهاء التطبيع الخياني بل وصل به التنطع العميل حد حمل شعار «كلنا إسرائيليون!» وطاعنا في قرار المحكمة الجنائية الدولية الذي أركع حكومات ودول الغرب الرأسمالي وأخضعها لقراره ما فيه الحكومة الفرنسية صديقة الكيان، الصهيوني في تحد سافر للمجتمع المغربي وفي بلطجة فاقت كل الحدود بفعل اليد الطولي التي سمحت لهذه العمالة أن تجد لها الجدور في «الدولة المريضة» بالتبعية.

هذا الكيان المطبع الذي يوظف إعلامه ضد القوى الحية والمناضلين الشرفاء ولم يسلم من جرائمه الإعلامية كل الأصوات الحرة المناضلة ضد الاستبدادي والفساد والتطبيع. وتقديم الدعم في المقابل ل»سقط المتاع» من حقل الثقافة والكتابة من مرتزقة «الحداثة المزورة» والأصولية العميلة» و «ما بعد الحداثة» المتهافتة.

لكن في المقابل يستمر النضال الشعبي لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع ويكتب ملاحم ليس فقط لنصرة حقوق الشعب الفلسطيني، لكن كذلك لإنقاذ بلادنا وشعبنا من مخطط التغلغل الصهيوني عبر مسمى «التطبيع». وهذا العمل الوحدوي المشرف يجب تطويره.

في البلدان العربية والمغاربية: أهمية عودة العمق الشعبي للنضال ضد التبعية والاستبداد والسياسات النيو ليبرالية والتطبيع:

باستثناء دول الاسناد فإنه منذ طوفان الأقصى تبين بالملموس ما كان يردده اليسار الماركسي بأن القضية الفلسطينية هي الكاشف لأطراف الصراع الطبقي والتحرري في العالم العربي بين قوى التحرر والتقدم وبين قوى العمالة والاستعمار والرجعية.

إن الوضع يتطلب من بين ما يتطلبه هو تقوية الجبهات الشعبية التي تقوضت إثر نجاح التحالف الامبريالي الرجعي في إجهاض الحراكات الشعبية ل»حركة الشعب يريد ...» ل 2011 وما بعدها.

إن لوحة التناقضات والاصطفافات اليوم أوضح أكثر من أي وقت مضى

فقد انفضحت أو تبخرت «التيارات الإسلامية العميلة»...

وتتبخر التيارات الحداثية أو المابعد حداثية المعادية «لحركة الشعب يريد...»

وتم نزع ما تبقى عن أوراق التوت للعمالة للصهيونية ومخططاتها والتي كانت تعتمل سرا لتطفو إلى السطح على شكل تطبيع وصلافة علنية تجد قمة تناقضها في بلادنا بين قوى ممعنة في العمالة والخيانة العلنية والتصهين الفاضح وبين القوى الشعبية المناهضة للتصهين والتطبيع بكافة اشكاله.

إن مخطط الشرق الأوسط الكبير على مقاس الإمبريالية الأمريكية والغرب الرأسمالي لا يزال قائما، وستظهر معالم تجدده في الأشهر المقبلة، لكن أكيد أن معادلات الصراع التي تغيرت بفعل المقاومة الفلسطينية واللبنانية الباسلة ودعم قوى الاسناد وأحرار العالم سيتطلب إيجاد العمق في الجبهة الخلفية وهي الربط الجدلي بين مهمة تحرير فلسطين ومهمات النضال ضد الرجعية والاستبداد.

2024-12-01

حول الصراع بيننا وبين الحركة الصهيونية....

غ. ص - (من مخيم اللجوء)

بوضوح وصراحة إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو - بالمعنى الراهن والاستراتيجي- صراع عربي جماهيري ضد التحالف والوجود الامبريالي الصهيوني وحلفاؤه؛ أنظمة التبعية والتطبيع والعمالة، تلك هي حقيقة الصراع الموضوعية على الرغم من الوضع العربي المنحط الراهن، إذ أن الكيان الصهيوني لن يصبح جزءاً من نسيج المنطقة العربية وسيظل كياناً مغتصباً عنصرياً وعدوانياً في خدمة المصالح الإمبريالية الأمريكية ، ما يعني ضرورة التمسك بهذه الرؤية على الرغم من أحوال الضعف والتشرذم والتفكك والانتهازية التي أصابت أحزاب وفصائل حركة التحرر العربية من جهة، وعلى الرغم من أن «دولة» الكيان الصهيوني بدعم إمبريالي، استجمعت كل مصدر من مصادر القوة وسخرت لأغراضها وأطماعها كل مركز نفوذ لها في أنحاء العالم، وفي مثل هذه الأوضاع، فإننا - مناضلين عرباً وفلسطينيين -لن نفوز على أطماع الصهيونية والقوى الإمبريالية؛ إلا بقدر ما نحقق من مكاسب نهضوية ديمقراطية وثورية: سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وثقافية في ميادين كفاحنا داخل بلداننا عبر مواصلة توعية الجماهير وتحريضها وتنظيمها؛ تمهيداً لمراكمة عوامل نضوج الثورات الشعبية الهادفة إلى إنهاء التبعية والتخلف وتحقيق برامج الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة أحزاب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في كل أقطارنا العربية برؤية قومية ديمقراطية تقدمية واضحة، أي إننا سننتصر بقدر ما يكون نضالنا نضالاً ثورياً تقدميا عربياً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً في سبيل الإنشاء القومي والتجدد الحضاري...

ذلك إن مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، إذا لم تدعمه قوة الردع العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الشعبية.. وطالما أن عوامل الاستنهاض الثوري الذاتي، في مجمل أحزاب اليسار العربي، باتت اليوم في حالة شديدة من الضعف والتراجع، وغير مؤهلة -حتى اللحظة- لمجابهة أنظمة وقوى الاستبداد والتخلف والتبعية، مما وفر بالتالي فرص تراكم عوامل الأزمة البنيوية الشاملة فيها، لذلك، فإن رسم أو وضع تصور لمغادرة الأزمة وتجاوزها، يجب أن يبدأ أولاً عبر المراجعة النقدية لكل مكونات الخطاب السياسي وآليات العمل التنظيمي والكفاحي والمطلبي، طوال العقود الخمسة الماضية. كما أن عملية التصدي للوضع المأزوم، والارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي والممارسة، خاصة وأننا نعيش اليوم، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية، وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديدها وإعادة بنائها، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية، وصولاً إلى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، دون أي انفصام عن الهدف الاستراتيجي في تحقيق المشروع النهضوي التوحيدي الديمقراطي العربي .

وعلى هذا الأساس، فإننا ندعو إلى البدء في تفعيل عملية الحوار والبحث، -بكثير من الهدوء والتدرج والعمق- بهدف إيجاد آلية حوار فكري من على أرضية الحداثة والماركسية، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القومية والإنسانية، بما يخدم ويعزز الدور الطليعي -الراهن والمستقبلي- لقوى اليسار الماركسي العربي، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على شعوبنا من جهة، ورغم ما يعتري هذه المرحلة من ادعاءات القوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات الماركسية وراهنيتها من الجهة الأخرى...الأمر الذي يفرض على قوى حركة التحرر العربية التقدمية أن تبدأ بعملية الاستنهاض الذاتي للخروج من أزماتها، واثبات وجودها ودورها في أوساط جماهيرها في كل قطر عربي أولا، عبر برامج سياسية ومجتمعية تستجيب لمنطلقات الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية بارتباطها المستقبلي الوثيق بالثورة القومية الديمقراطية الوحدوية ضد التحالف الإمبريالي والوجود الصهيوني والقوى الرجعية والطبقية وكافة قوى الاستبداد والتبعية والتخلف في وطننا العربي، بما يوفر أداة ورافعة نهضوية ديمقراطية تقدمية وثورية تسهم بدورها التاريخي الراهن في تجاوز الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة والمتخلفة والمأزومة صوب تحقيق مهمات الثورة القومية الديمقراطية والمشروع النهضوي العربي على طريق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

كوبا: فعاليات تضامنية للمطالبة بوقف حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

ترأس رئيس جمهورية كوبا ميغيل دياس كانيل أمس الجمعة في عاصمة محافظة سانتي إسبيريتوس الواقعة في وسط البلاد فعالية تضامنية دفاعاً عن قضية الشعب الفلسطيني، بحضور الآلاف من أبناء المدينة.

رافق الرئيس الكوبي روبرتو موراليس، عضو المكتب السياسي وأمين التنظيم في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي، والسلطات العليا للحزب والحكومة في المحافظة.

واحتشد جمع من الطلاب والعمال يوم الجمعة في ساحة الثورة الكوبية - ساحة الجنرال سيرافين سانشيز فالديفيا، للتنديد بالإبادة الجماعية التي يقوم بها جيش الاحتلال الصهيوني في الأراضي الفلسطينية منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي.

ألقى الكلمة الرئيسية في هذا النشاط أبران سانشيز، السكرتير الأول للجنة الإقليمية لاتحاد الشباب الشيوعي، الذي أشار إلى أن "التاريخ لن يغفر لمن لا يبالي" ووصف الاحتلال بأنه لا يرحم، مؤكداً أن الاحتلال ارتكب جرائم حرب في غزة لا يمكن تبريرها، ومُشدّداً أن العالم يدين الهمجية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني.

وتحدّث عدد من الطلبة المشاركين عن ضرورة وقف الحرب الوحشية على الشعب الفلسطيني مؤكدين على استمرارهم في الدفاع عن القضية الفلسطينية.

بدورها أشارت مايدنلي توليدو نيابةً عن عمال شركة سانتي سبيريتوس للحوم، إلى أن العدالة لا يمكن أن تتأخر أكثر من ذلك، داعية إلى تحقيق السلام في فلسطين.

وفي العاصمة الكوبية هافانا، نظّم طلاب كوبيون وناشطون من بلدان أخرى مهرجان ثقافي وسياسي كبير / منبر الأنشودة لدعم فلسطين، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع القضية الفلسطينية.

وحمل المشاركون الأعلام والكوفية الفلسطينية وملصقات تحمل نصوصاً تطالب بالعدالة ل فلسطين العربية، وأعلن المشاركون رفضهم الإبادة الجماعية الصهيونية في قطاع غزة.

وعُقد المهرجان في المقر المركزي لجمعية « هيرمانَوس سايس» للكتاب والفنانين الكوبيين الشباب، بمشاركة العديد من ممثلي سكان هافانا وأعضاء منظمات المجتمع المدني.

وشارك أيضاً وزير الخارجية برونو رودريغيز، ورئيسة اتحاد النساء الكوبيات، تيريزا أماريل، والسكرتيرة الأولى للجنة الوطنية لاتحاد الشباب الشيوعي، ميفيز استيفيز، وبحضور رئيس المعهد الكوبي للصداقة مع الشعوب فرناندو غونزاليز، والقائم بأعمال السفارة الفلسطينية ماجد أبو الهوى، والمنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في كوبا فرانسيسكو بيشون، الذي قرأ رسالة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في اليوم العالمي للتضامن مع فلسطين.

كما تبنى الفنانون قضية الشعب الفلسطيني بأغانيهم وقصائدهم الشعرية، مطالبين بوقف إطلاق النار والحصار الإجرامي منددين بتواطؤ الحكومة الأمريكية.

وتحدّثت ميرثيا بروسارد، مديرة العلاقات الدولية في اللجنة الوطنية لاتحاد الشبيبة الشيوعي الكوبي، وقالت أن اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يدعونا إلى الوحدة، فوق كل الاختلافات، لرفض الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل الصهيونية في القرن الحادي والعشرين، مؤكدة على تضامن كوبا القوي والمبدأي مع قضية فلسطين التي تعتبرها كوبا قضيتها المركزية كما حدّدها القائد التاريخي للثورة فيدل كاسترو.

عن بوابة مجلة الهدف - كوبا

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب: - تدين التصعيد الإمبريالي الجديد ضد سوريا - وتدعو كافة الأحرار عبر العالم للتضامن مع الشعب السوري ودعمه في مواجهة ما يستهدفه من مخططات تخريبية

منذ الأربعاء الماضي، تتابع الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب تطورات الأحداث الخطيرة التي تعرفها الأراضي السورية بعدما هاجمت مجددا الجماعات المسلحة، وفي مقدمتها ما يسمى «هيئة تحرير الشام»، المدعومة والمسلحة من الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها الصهيونية مناطق داخل الأراضي السورية بمدن حلب وإدلب وحماه، تحت شعار «ردع العدوان»، وفي إطار أهداف واضحة تدخل ضمن خطة إمبريالية صهيونية مدعومة محليا وإقليميا بمطامع تخدم مصالح العديد من الأنظمة الرجعية في المنطقة، تتمثل في المزيد من إضعاف الدولة السورية، استمرارا لعموم ما تعرضت له لعقود متواصلة منذ نهاية القرن الماضي وتحديدا خلال ما سمي ب»عشرية النار» منذ سنة 2011؛ من أجل الحد من دعم سوريا للمقاومة الفلسطينية واللبنانية.

بناء عليه، فإننا في الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب، ونحن نعرب عن أعمق وأخلص مشاعر التضامن الأخوي مع الشعب السوري الشقيق، مستحضرين معاناته وتضحياته الجسام، نعلن ما يلي:

1) إدانتنا التصعيد الإمبريالي الجديد ضد سوريا، دولة وشعبا، الذي تم التخطيط لإطلاقه مباشرة بعدما تعرضت له لبنان ومقاومتها من عدوان، بهدف تكريس وتوسيع تقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ تتحكم فيها التنظيمات التكفيرية وباقي أدوات الإمبريالية في المنطقة؛ ومن أجل كبح دور سوريا التاريخي في مواجهة المخططات الصهيونية، كما جسده ويجسده حتى الآن دعمها واحتضانها وانفتاحها على كل فصائل المقاومة الفلسطينية.

2) اعتبارنا إسناد عدوان هذه الجماعات ضد الدولة السورية ومؤسساتها، من طرف دول أخرى بالمنطقة مثل تركيا، عملا تخريبيا يضرب في الصميم وحدة ساحات المقاومة ضد العدو الرئيسي في هذه اللحظة التاريخية، وطعنة غادرة للمقاومة ولكفاح الشعب الفلسطيني، لا تخدم سوى مخططات ومصالح الإمبريالية والكيان الصهيوني.

3) إدانتنا، وبشكل خاص، المخططات الإمبريالية في المنطقة التي لم تتوقف يوما عن إذكاء الحرب الأهلية وخلق صراعات داخلية في سوريا تحت يافطة «الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان»، بهدف إقامة نظام عميل بالبلد يطبع مع الكيان الصهيوني من جهة ويساهم في بسط الهيمنة الأمريكية بالمنطقة عسكريا، وعلى المقدرات الاقتصادية السورية، وأساسا منها النفطية من جهة أخرى.

4) دعوتنا كافة أحرار العالم وشعوب منطقتنا وقواها الديمقراطية للتصدي لما يرافق الهجمة الإمبريالية على سوريا من دعاية مسمومة وحرب إعلامية مغرضة ومن استعمال مشبوه لقرارات الأمم المتحدة، لتسويغ ضرب استقرار الدولة السورية والحق الحصري لشعبها فقط في تقرير مصيره بشكل ديمقراطي.

عن السكرتارية الوطنية للشبكة
الرباط في 2 دجنبر 2024

مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 حول حق الإضراب وراء عنف الدولة، عنف الرأسمال

من المعلوم أن «مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب» أثار الكثير من الجدل بين الأوساط المهنية بسبب الصيغة والمضامين التي جاء بها، بحيث تم رفضه رفضا تاما من طرف النقابات والفاعلين الاجتماعيين والحقوقيين وكذا بعض التنظيمات السياسية المعنية بقضايا الطبقة العاملة ومنها حزب النهج الديمقراطي العمالي وتنظيمات يسارية وديمقراطية. تروج الأوساط الحكومية بان المشروع أدخلت عليه «تعديلات نوعية» وستعرض الصيغة النهائية على لجنة القطاعات الاجتماعية، لمجلس النواب، للبث والتصويت يوم الثلاثاء 3 دجنبر 2024. ولا علم لنا الى حد الان بمضامين النص الجديد لمشروع هذا القانون. ومهما كانت المآلات، فإنها لا تغير الغرض من هذا المقال.

محمد موساوي

يهدف المقال الى التذكير بالمرجعيات الأساسية لكشف العلاقة بين عنف الدولة وعنف الرأسمال، على ضوء ما يثيره من ملاحظات مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب.

يتكون المشروع من 49 مادة موزعة على ستة أبواب. ومن خلال الاطلاع على نص المشروع تبرز العديد من الملاحظات و منها على الخصوص: (أ) تتعلق اغلب مقتضيات هذا المشروع بممارسة حق الاضراب في القطاع الخاص، بحيث تم تخصيص 22 مادة من اصل 49 لعرض كيفيات و شروط ممارسة حق الاضراب في القطاع الخاص، و كأن الاضراب يمارس في القطاع الخاص فقط ، (ب) هيمنة الطابع الزجري على مشوع القانون، حيث ان الباب الخامس المخصص للعقوبات تضمن 12 مادة من أصل 49 ، وبالتالي فقد استحضر المشرع من خلال هذا المشروع البعد الزجري أكثر لتنظيم حق الاضراب عن العمل.

تكفي هذه الملاحظتين لتبيان أن المشروع يرشح عنفا وقد تمت صياغته لخدمة الطبقة الرأسمالية على حساب الطبقة العاملة وكافة الأجراء. فما عسى أن تفعله القوى السياسية المعنية بقضايا الطبقة العاملة؟ المقاومة آنيا، واستحضار الأصول الماركسية من ادبيات وتجارب لبلورة الأجوبة الاستراتيجية الملائمة.

العنف طبيعة متأصلة في رأس المال

يؤكد ماركس أ، العنف رافق فرض النظام الرأسمالي (الفصل الثامن والعشرون من كتاب رأس المال) . وهو يأخذ مثال سكان الريف المحكوم عليهم بالتشرد والجلد والضرب بالحديد الساخن والسجن. ومن ثم فهو يشير إلى التشريع الذي كان موجودًا في القرن السادس عشر والذي يعاقب التشرد بعنف. وفقًا لهذا التشريع، لم يكن بإمكان الفلاحين الذين صادر الإقطاعيون الكبار أراضيهم أن يغادروا ادية للبحث عن عمل في مكان آخر. لقد تم معاملتهم كمجرمين. بالإضافة إلى العنف المستخدم لفرض الرأسمالية، يصف ماركس أيضًا العنف الذي تستخدمه الدولة للحفاظ على هذا النظام قائمًا. والدولة في الواقع متواطئة في هذا العنف من خلال «قوانينها الطبيعية» إذ لا يمكن للبرجوازية الاستغناء عن التدخل المستمر للدولة.

وهكذا، أصبح عنف الدولة محسوسًا من خلال الهيمنة الطبقية والقمع المنهجي. إذا كان العنف ضد المتشردين في القرن السادس عشر غير مقيد (الجلد)، فإنه في نهاية القرن التاسع عشر أصبح أكثر «حضارية». ولذلك فإن القوانين الطبيعية هي التي تتولى مسؤولية الكرباج. إن العنصرية، والسيطرة الاجتماعية، والميل نحو الإفراط في استغلال العمال، كلها أشكال من العنف المصاحب للرأسمالية.

يمكننا بعد ذلك ،الربط مع الوضع الحالي: اليوم، أصبح عنف الدولة ضروريًا بشكل متزايد لكسب قبول تجاوزات الرأسمالية. و قد أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما نهاية التسوية الكينزية، إلى موجات من الاستبداد. وفي مواجهة عنف الدولة هذا، ألا يصبح عنف الثورة شرعيًا؟

غالبا ما يتستر الرأسمال وراء الليبرالية لإخفاء طبيعته الاستغلالية. وراء رقة الكلمة يكمن فخ الكلمات وعنف الواقع. كيف يمكننا أن نتصور أن الليبرالية التي تشير إلى مفهوم الحرية تخفي مثل هذا النظام الفعال لابتزاز الثروة؟ إن ذكاء الرأسماليين هو الذي أنتج «أيديولوجية» أخلاقية: «الليبرالية»، التي تبرر أخلاقيا نظام الاستغلال المسمى بالرأسمالية، لأن الرأسمالية نظام استغلال عنيف، ضد الإنسان بقدر ما هو ضد الطبيعة. إن دور الليبرالية ورسالتها، تقديم «فلسفة» ذات جوهر أخلاقي، تجعل من الممكن إخفاء حقيقة العلاقات الاجتماعية الاستغلالية، أي استخراج وتكديس الثروة التي ينتجها الآخرون.

الروابط العميقة بين العلاقات الرأسمالية والعنف السياسي المباشر

تتصور العديد من النظريات الماركسية الدولة الرأسمالية في ظل نموذج العقد. وكان التبادل السوقي المعمم ليحل محل العنف المباشر الذي يمارسه الأقوياء علاقات هيمنة غير شخصية، لا يتم التوسط فيها إلا من خلال الاختلافات في الدخل وقيود سوق العمل. ومن هذا المنظور، فإن العنف قد يصبح اجتماعيًا أو اقتصاديًا في الأساس، وليس سياسيًا بشكل مباشر.

ن قراءة موسعة للتاريخ الحديث تظهر استمرار العمل القسري على المدى الطويل. ولم تتمكن الرأسمالية من التخلص من ممارساتها غير الليبرالية في أماكن معينة إلا تحت ضغط شعبي؛ وهو ما يشير، في زمن العولمة والعبوديات القانونية الجديدة التي تصاحبها، إلى المهمة المطروحة على جدول الأعمال.

كان الماركسيون الذين حاولوا خلال السبعينيات تطوير نظرية للدولة الرأسمالية مقتنعين بإمكانية استخلاصها من الهياكل الأساسية للرأسمالية التي كشف عنها ماركس في كتابه «رأس المال». لقد سلطت هذه المناقشات الضوء على حقيقة أن الطابع الطبقي لسلطة الدولة الرأسمالية يتم التعبير عنه بالتأكيد في كثير من الأحيان من خلال العدالة الطبقية وغيرها من أشكال السياسات الطبقية المفتوحة، لكن أساسها الأكثر أهمية يكمن في الفصل بين الدولة و المجتمع . لقد تم التأكيد بحق على أن هذا الفصل ال يقوم على غياب التدخلات السياسية في المجتمع، بل على المساواة الشكلية بين المواطنين أمام القانون.

هذه المساواة بين المواطنين تجعل الدولة تبدو كسلطة محايدة، منفصلة عن الصراعات الطبقية التي تميز المجتمعات الرأسمالية. هذا الحياد الشكلي ممكن لأنه في الرأسمالية، يجب بيع قوة العمل كسلعة في السوق من قبل مالكها. ولهذا السبب فإن حماية الدولة للملكية الخاصة تهم رسميًا جميع مالكي البضائع. ومع تطور السياسات الاجتماعية للدولة، يتعزز المظهر المحايد للدولة فيما يتعلق بالسياسة الطبقية، المتأصل في شكلها. ولذلك كانت المهمة الموكلة إلى النقد الاجتماعي هي إظهار حدود الإصلاحات السياسية والاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية.

لقد أثبت تتبع السياسات الاجتماعية للدولة التي تم تنفيذها على مدى عقود وحتى أثناء عولمة الرأسمالية، أن التركيز النظري، وبالتالي السياسي، على الحياد الرسمي فيما يتعلق بالسياسة الطبقية كان نتيجة سياق تاريخي محدد وليس خاصية مطلقة. إن التخلي عن التحليل التاريخي لتطور سلطة الدولة الرأسمالية من طرف بعض الماركسيين كان خطأ فادحا. هؤلاء كانوا يرون أن الأشكال العنيفة من الاستيلاء الاقتصادي تختفي مع الرأسمالية لإفساح المجال لمنطق العقد.

إن هيمنة علاقات الإنتاج القائمة على الولوج الحر في العقود الرسمية كانت أيضا نتيجة للحركة الدولية لإلغاء العبودية. وهكذا أصبحت العقود هي العامل الرئيسي في إضفاء الشرعية على الاستغلال الرأسمالي. ويمكننا أن نستنتج أن العنف المباشر يميل إلى الطغيان عندما لا تمنعه الصراعات السياسية.

وظيفة العقود: إضفاء الشرعية على الاستغلال الرأسمالي

إن وظيفة العقود الرأسمالية هي جعل العمل يبدو طوعيًا وعقلانيًا. مكنت العلاقة المُجسدة بين الأشخاص القانونيين، والتي يتم التعبير عنها من خلال العقد، من التطور دون اختفاء العنف المباشر في الرأسمالية. كانت العقود موجودة قبل فترة طويلة من الرأسمالية، وقد ارتبط الفرض التدريجي لعلاقات العمل التعاقدية في كل مكان بالصراعات السياسية. في فرنسا، اواخر القرن الثامن عشر، أدت النضالات الثورية ضد عدم المساواة أمام القانون وضد الامتيازات الإقطاعية إلى إلغاء الشركات وتأسيس الشخصية القانونية للذكور. ولهذا السبب كان للعمال في فرنسا الحق في إبرام عقود العمل وإنهائها قبل فترة طويلة من سيطرة العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وقبل ظهور الرأسمالية الصناعية.

ومع ذلك، فإن هيمنة علاقات الإنتاج القائمة على الولوج الحر في العقود الرسمية كانت أيضا نتيجة للحركة الدولية لإلغاء العبودية. وهكذا أصبحت العقود هي العامل الرئيسي في إضفاء الشرعية على الاستغلال الرأسمالي. ويمكننا أن نستنتج أن العنف المباشر يميل إلى الطغيان عندما لا تمنعه الصراعات السياسية.

خلاصة

يمكننا بعدما سبق ،الربط مع الوضع الحالي: اليوم، أصبح عنف الدولة ضروريًا بشكل متزايد لكسب قبول تجاوزات الرأسمالية. وقد أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما نهاية التسوية الكينزية (دولة الرعاية)، إلى موجات من الاستبداد. وفي مواجهة عنف الدولة هذا الحامي لتغول الرأسمالية المفترسة، ألا يصبح عنف الثورة شرعيًا؟

الحق في الأرض بين استراتيجية النظام المخزني للهيمنة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان (الجزء الثالث)

بالميلودي الكبير

تناول الجزء الأول من هذا المقال مسألة القائدية وكيف لم يستطع المخزن، في المراحل الأولى من صراعه مع القبائل، تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الجماعي الذي بناه الأمازيغ في بلادهم،

وتناول الجزء الثاني قضية الاستعانة بالقوى الأجنبية للهيمنة عبر اتفاقيات دولية. أشرنا إلى اتفاقية مدريد 1880، وسنشير في الجزء الثالث هذا إلى اتفاقية الجزيرة الخضراء 1906، التي أنهت الصراع القائم بين القوى الاستعمارية وخاصة بين فرنسا من جهة وألمانيا وإنجلترا من جهة ثانية حول تثبيت من له الأحقية في وضع اليد على المغرب.

وسنقف، في جزء لاحق، على الاتفاقية التي فتحت المجال للاستعمار المباشر لبلادنا وكيف شكلت الملكية الجماعية سلاحا ضد الغزاة وأذنابهم. وبعده سنتناول محور الحق في الأرض من زاوية المرجعية الدولية لحقوق الإنسان وكيف تتصرف السلطات المخزنية مع هذا الحق.

و إذا كان من ظاهرة مشتركة بين جميع الاتفاقيات فهي مسألة التعتيم والكولسة والمتاجرة في الأرض والثروة خلسة ودون علم الشعب.

شعوبها وتضعها في صورة حقيقة ما يجري من أحداث، فإن التعتيم والإخفاء وكل أشكال التستر كانت من نصيب الشعب المغربي وهو المفعول به من حيث أنه هو المحور والأساس الذي من أجله عقدت ندوة الجزيرة الخضراء، وغيرها من المؤتمرات، وهو الذي كان هدفا لاستغلال ثرواته ولتقسيم أراضيه وللتحكم في منابع اقتصاده؛ تحت شعار « الحفاظ على استقلالية السلطان وسيادته ....». كاتب هذا الكتاب كان مطلعا على خبايا الأمور الدبلوماسية ومنها يستمد مصداقية ادعاءاته. وموازاة مع مسؤوليته الرسمية في الحكومة الفرنسية، كان صحفيا يسجل الأحداث ويوثقها (هذا رأيي فيما اطلعت عليه. وقد يكون لقارئ الكتاب ولأي باحث في كتابات أخرى رأي آخر). ومن أهم ما صرح به هذا الكاتب، الذي تقلد مناصب عليا في الدبلوماسية الفرنسية وتحمل مسؤوليات برلمانية ووزارية عديدة، هو ما وصف به النظام المغربي (و يسميه المخزني)، في أوج المحادثات والاتصالات لتسليم المغرب إلى حكم القوى الخارجية ولتبرير التدخل الخارجي؛ قوله بأن ممثلو جلالته السلطان في المحادثات والمفاوضات، التي جرت منذ أكثر من عامين قبل انعقاد الندوة، كانوا يؤكدون على عدم إثارة الموضوع أمام الرأي العام المغربي، كما أشار إلى أن « الحكومة المغربية حكومة مستبدة تخدمها إدارة

الحاج المقري يوقع على الاتفاقية باسم السلطان عبد العزيز وخلفه في الصورة محمد الطريس،، وجمهور المناديب التي تتابع بتركيز شديد اللحظة الحاسمة.

1- التوقيع دون علم الشعب؛ نظام الكولسة:

يقول الكاتب الفرنسي أوندغي طاغديو ANDRE TARDIEU في كتابه «ندوة الجزيراس: تاريخ الدبلوماسية للأزمة المغربية» (La Conférence d'Algé-siras«l'Histoire diplomatique de la crise marocaine -15 janvier- 07 avril 1906) : «لا يوجد للشعوب مدرسة أفضل من مدرسة الحقيقة؛ وليس، أبدا، من السابق لأوانه قيادتهم إليها». فإذا كان ممثلو الحكومات الحاضرة في مفاوضات ندوة الجزيرة الخضراء الاسبانية تخبر فاسدة» وأن المغرب في حاجة إلى إصلاحات من أجل أن «يسود فيه النظام والسلام والرخاء» وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إدخال تعديلات تقوم على ما سموه بالمبدأ الثلاثي: سيادة واستقلال صاحب الجلالة السلطان، سيادة دوله (برفع الدال وكسر اللام أي جمع دولة؛ وكأن المغرب مجموعة من الدول)، وحرية الاقتصاد» . إن كان هذا الوصف يدل على شيء فهو شهادة على فساد النظام المخزني في جميع أطوار تطوره التاريخي وفي صراعه ضد نظام العدل والمساواة الذي بناه الأمازيغ في بلاد الأحرار، وهو ما تعرضنا له في الجزء الأول المتعلق بتوظيف القياد، عبر نظام القائدية، في تدمير نمط الإنتاج القائم على الامتلاك الجماعي لوسائل الإنتاج المتمثلة في الأرض وفي مصادر الثروة، وهو من يتحالف مع الخارج ضد الوطن؛ تماما كما تشير إليه مضامين الاتفاقيات التي يوقعها مع القوى الأجنبية دون علم أصحاب الأرض، بل حتى من حضر المؤتمر لم يكن يفهم لغات البلدان الأخرى ولا يعرف عن ماذا يوقع. وقد عبر المقري، أثناء المؤتمر، عن أسفه من سوء الترجمة قائلا « نحن نجلس هنا مثل التماثيل، لا نستطيع أن نفهم شيئا مما يقال». ومما يدعو إلى الاستغراب والتأمل هو أن السلطات المخزنية، الفاقدة لأي سلطة على أرض الواقع، هي التي تطلب النجدة من الخارج الذي يسعى إلى إيجاد من يسهل له الطريق نحو السيطرة والهيمنة. ويظهر هذا الموقف، المخزي، من أول بند في اتفاقية الخنزيرات حيث يؤكد بأن جلالته هو من دعا إلى انعقاد المؤتمر ومضامينه تدل على أن السلطان كان يستنجد بالقوى الأجنبية لحماية نفسه ولا علاقة للأمر بمصالح الوطن؛ حيث جاء في هذا النص وبالحرف على أن « المؤتمر الذي دعاه جلالة السلطان لاتخاذ قرار بشأن الإجراءات اللازمة لتنظيم الشرطة ...».

« La conférence، appelée par Sa Majesté le Sultan à se prononcer sur les mesures nécessaires pour organiser la police، déclare que les dispositions à prendre sont les sui-vantes : »

لا يهمنا الآن ما جاء في البنود اللاحقة في مجال تنظيم الشرطة، ولكن السؤال هو هل فعلا كان المغرب في حاجة إلى شرطة أجنبية لتنظيم أموره؟. والأساسي وما يجب فهمه كذلك هو كيف ولماذا، بالإضافة إلى المبادرة للدعوة إلى عقد المؤتمر، أن جدول أعماله حدده جلالته وصقل عنوانه؟. عنوان ينطق بشعار «وكواك أعباد الله أنقذوني من بطش القبائل وأنا في حاجة إلى شرطتكم». هذا ما يمكن استنتاجه من المادة الأولى من الاتفاقية ومن منطوقها؛ وبالطبع قد يكون لبعض «الأساتذة والدكاترة ورؤساء المراكز العلمية في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاستراتيجية ...» ، من أمثال منار السليمي، رأي مخالف وتفسير آخر، لإخفاء حقائق المتاجرة في أرض الوطن وتغطية» الشمس بالغربال».

2- تسليم الأرض والثروات:

جاء في البند 61 من الاتفاقية، وتنفيذا للفصل 11 من اتفاقية مدريد، السماح لجميع الأجانب باقتناء الأراضي في جميع مناطق «الإمبراطورية الشريفة». كما نص الفصل 67 على وجوب تخفيض المستحقات المالية على التصدير كالتالي:

- 20% بالنسبة للحمص،
- 20% بالنسبة للدرة،
- 50% على الشعير،
- و 34% على القمح،

ونصت المادة 68 من الاتفاقية على أن «صاحب الجلالة» سيوافق على رفع عدد الأبقار التي ستصدرها كل دول مشاركة في المؤتمر من 6000 إلى 10.000. ولأن عدد الدول المشاركة هو 12 وعليه سيصدرون من المغرب 120.000 رأس من البقر كل سنة. وخلافا لقواعد المعاملات التجارية المعروفة فان هذه المادة من الاتفاقية عكست الآية وأصبحت الدول الأجنبية في آن واحد مصدرة ومستوردة من المغرب!!؛ كما هو مبين في العبارات الواردة في النص:

« Sa Majestés chérifienne consen-tira à élever à 10.000 le chiffre de 6.000 têtes de bétail de l'espèce bo-vine que chaque puissance aura le droit d'exporter du Maroc ».

مضمن المادة 68 تعني أن الدول 12 التي شاركت في المؤتمر هي التي تقوم بالتصدير وهي التي تتحكم في البيع لنفسها ما تشتريه من سلع ومنتجات من المغرب تماما كما تتحكم في المواد التي تقوم هي بتصديرها إلى المغرب. ولتنظيم العمليات المالية المرتبطة بالمبادلات التجارية خصصت الاتفاقية جزءا مهما من الاتفاقية لإنشاء بنك مركزي، جعلت مقره بطنجة لتواجد كل الهيئات الدبلوماسية بها، وتتحكم فيها عبر مراقبين ممثلين لأبناك أربعة دول وهي ألمانيا، إنجلترا، اسبانيا وفرنسا؛ ويتم تعيينهم كل أربع سنوات من طرف حكوماتهم. وهكذا أصبح الأجنبي هو من بيده تدبير الشؤون المالية وجعل من رأسمال البنك قروضا يستفيد منها هو وينتظر أن يؤديها المغرب من عرق الفلاحين المغاربة من خلال ضريبة الترتيب وضرائب أخرى التي أنشئت بموجب الجزء الرابع من الاتفاقية:

Chapitre IV. Déclaration concer-nant un meilleur rendement des Impôts et la création de nouveaux revenus.

المقاوم عسو أوبسلام قائد معركة بوكافر ضد الدبابات والطائرات الحربية الفرنسية وضد حليف القوات الاستعمارية المخزن.

ما يجب استنتاجه من العديد من الاتفاقيات التي تم توقيعا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، هو أن الغرب الأوروبي، تحديدا، كان يعاني من نقص وندرة في المواد الفلاحية والغذائية بشكل عام وحاجته في المغرب هي استغلال ثرواته بأقل الخسائر والأثمان لتلبية حاجيات شعوبه. وقد وجد في المخزن حليفا تتقاطع وتلتقي مصالحه مع مصالح هذه القوى الأجنبية وخاصة لما لا تقوى سلطته على سلطة القبائل التي تستمد قوتها من قوة الجماعة التي ترتكز على التضامن والتآزر لحماية الممتلكات الجماعية كلما كانت مهددة من جهة أجنبية عن نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقد ظهرت جليا هذه القيم ذات الجذور العميقة في تاريخ بلادنا في المقاومة الميدانية للقوات العسكرية والاسبانية حين استنجد بها السلطان عبد الحفيظ لفك الحصار الذي ضربته بعض القبائل على مدينة فاس، وعلى إثرها تمت معاهدة «الخيانة»: 30 مارس 1912.

(يتبع)

القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

– يعلن عن دعمه لحراك العمال والعاملات الزراعيات باشتوكة ايت بها؛

– يدين سياسة الأذن الصماء تجاه مطالبهم/هن العادلة؛

– يدعو إلى الاستجابة الفورية لكافة المطالب خصوصا الزيادة في الأجور وصيانة الكرامة الإنسانية.

يتابع المكتب الوطني للقطاع النسائي باهتمام بالغ حراك العمال والعاملات الزراعيات بإقليم اشتوكة أيت بها، حيث خرجت جموع كبيرة منهم/ن يومي الاثنين والثلاثاء 25 و26 نونبر 2024 بمختلف المراكز العمالية بالإقليم للتعبير عن رفض واقع الاستغلال البشع الذي تعيشه وتعانيه الشغيلة الزراعية، والمطالبة بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، في ظل الزيادات الصاروخية في الأسعار وتدهور القدرة الشرائية، وكذلك للتعبير عن سخطها وإدانتها لهذا الواقع المتردي الذي تعيشه في غياب أي مراقبة ولا محاسبة، ما يجعل العمال والعاملات فريسة بين أنياب باطرونا زراعية جشعة متغولة. فهذه الشغيلة لا تتمتع بأبسط الحقوق التي من المفروض أن يوفرها لها قانون الشغل على علاته (أجور متدنية /ساعات عمل طويلة وشاقة / غياب شروط الصحة والسلامة والوقاية وغياب أي تأمين/ وسائل نقل مهترئة / التعرض للتحرش داخل مواقع العمل/ عدم التصريح بأيام عمل العاملات المياومات (عاملات الموقف) لدى CNSS/غياب دور الحضانة مما يكلف العاملات مصاريف إضافية...). وأمام هذه الأوضاع وبدل إيجاد الحل لهذه المشاكل، نهجت السلطات سياسة الآذان الصماء ولجأت إلى الحل الأبدي أمام الاحتجاجات ألا وهو القمع والترهيب والاعتقالات التعسفية.

إننا في المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وأمام استقواء الباطرونا بأجهزة الدولة المخزنية واستمرار الإجهاز على مكتسبات الطبقة العاملة، ومواجهة حراك العمال والعاملات نعلن ما يلي:

● التضامن اللامشروط مع العمال والعاملات بشتوكة أيت بها في معركتهم/هن المشروعة لتحقيق كل المطالب العادلة بدءا بالزيادة في الأجور مرورا بحسن المعاملة وضمان الكرامة داخل الضيعات؛

● التضامن مع العاملات اللواتي تعرضن للعنف (هناك حالات تظهر عليها كدمات وجروح) وحالات تم احتجازهن واعتقالهن لساعات عدة في مقرات البوليس ببيوكرى والدرك الملكي بأيت اعميرة واستنطاقهن والتحقيق معهن لمعرفة من يقف وراء هذه الاحتجاجات والمحرض عليها من خلال (السؤال عن مدى معرفتهن بهيئات وأشخاص معينة ....)

● استنكار كل أشكال التخويف والترهيب الذي تعرض له العمال والعاملات من طرف رجال وأعوان السلطة المحلية سواء خلال الاحتجاجات أو بعدها خلال المتابعات والمضايقات للعاملات في أماكن السكن.

● التنديد بكل أساليب القمع والتعنيف والركل التي تعرضت لها العاملات أيام 25\26\27 نونبر 2024 من طرف قوات القمع المخزني سواء ببيوكرى او بمركز أيت اعميرة؛

● إدانة سياسة اللامبالاة التي تنتهجها الدولة تجاه هذه المطالب؛

● الدعوة إلى الاستجابة الفورية لكافة المطالب خصوصا الزيادة في الأجور وصيانة الكرامة الإنسانية وضمان العيش الكريم؛

● دعوة الطبقة العاملة إلى تنظيم نفسها للتصدي للسياسات اللاشعبية واللاديمقراطية وتقوية التضامن والنضال الوحدوي من أجل تحقيق المطالب.

● دعوة الاطارات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية بالإقليم إلى تنسيق الجهود وتوحيدها لتقديم كل أشكال الدعم والمساندة لنضالات الطبقة العاملة بالقطاع الزراعي.

حزب النهج الديمقراطي العمالي
المكتب الوطني للقطاع النسائي
الجمعة 29 نونبر 2024

الكوموناتفي كاراكس تكرم المناضلة ليلى خالد

ضمن فعالية كومونة القائد اليكسيس فيفي تم تكريم المناضلة الأممية الرفيقة ليلى خالد، بدوره رحب قائد مجموعة أمن الكومونات الرفيق روبرت لونغا بالرفيقة ليلى خالد وقدّم لها التحية العسكرية، وأشار إلى أن هذه الكومونة التي تشكلت خلال الثورة البوليفارية كبرت على حب القضية الفلسطينية، والرفيقة ليلى خالد هي أيقونة من أيقونات المقاومة الفلسطينية، حيث أضاف: نحن اليوم نعبر عن فلسطينيتنا من خلال دعمنا اللا مشروط واللامتناهي للثورة الفلسطينية، التي قدمت الكثير من الشهداء عبر التاريخ، وأن فلسطين هي فنزويلا، و فنزويلا هي فلسطين.

بدورها توجهت الرفيقة ليلى خالد بالتحية للقائمين على هذه الفعالية، مؤكدةً أن هذا العمل يضع على عاتقها حمل ومسؤولية عظيمة لتوريث الشباب الحس الثوري، وشددت على أنه رغم همجية الاحتلال وعدوانه على قطاع غزة، إلا أننا شعب يحب الحياة،

وسنبقى صامدين هنا في وجه الصهيونية والإمبريالية العالمية.

وخلال الفعالية قامت الرفيقة ليلى خالد والوفد الفلسطيني وعدد من الأجانب المشاركين في المؤتمر، بزيارة لضريح قائد الثورة البوليفارية التاريخي أوغو شابيس فرياس، وأمام ضريح القائد تشافيز تم تكريم شهداء الثورة الفلسطينية، بالتشديد والتذكير أن الراحل تشافيز هو من أهم داعمين القضية الفلسطينية ومناصريها.

لنسقي الحديد

عبداللطيف صردي

اهداني جدي بندقيته في عيد ميلادي
ألمع صدأ فوهتها وأغازل الزناد
يا اقطاع نقابات الريع افترستم قوت العباد
سنحكم غدا الطوق ونرفع وشارات النصرليوم الميعاد
لن أركع وأقتات من فتات عهركم وانانديكم أسيادي
لا تعنيني موائدكم وان زركشت بأغلى وأشهى نبيذ
ستسطع أنوار الموانئ والمناجم وحقول الملح وقطارات الاحاد وتهتف بأيلول العيد
سندوس بأجزمتنا البالية وسنحرق تراتيل الاسياد والعبيد
ستصدح حناجرنا التي انهكها دخان المصانع بالنشيد
ستشفى رئات المنجميين من سريكوزها اللعين وسنسقي شجرة الحديد
سنبني الجسور الخالدات والمشافي ونطهو الرغيف اللذيذ
هلموا يا عمال وفلاحين بعزم عنيد.

مهداة لعاملات سيكوميك بمكناس

وجهة نظر حول الانحطاط الراهن في بلادنا وتأثيره على الثقافة والمثقف

غازي الصوراني

في ظروف الانحطاط السائدة في معظم بلداننا باتت الظواهر المرتدة او الانتهازية جزءا من الحياة الثقافية الهابطة في بلادنا، وهي ظواهر قديمة لكنها تزايدت اليوم بصورة غير اعتيادية، اذ غالبا ما يحدث أن يبدأ بعضا من المثقفين البورجوازيين في بلداننا بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما مرتدين او خداما للنظام أو للسلطان في بلدهم أو في أنظمة العمالة عموما ودويلات الخليج والسعودية أو مهاجرين يائسين من واقعهم ناعين له، وكأن حركة التاريخ في مجالنا العربي تسير بحكم هيمنة التخلف نحو مزيد من الهبوط والتراجع، بحيث تجعل من الانتهازية أو النعي خطاباً مفضلاً عند هؤلاء .

اصدارات:

اصدار جديد للرفيق الأستاذ ربيع الكرعي حول موضوع» التربية وتحديات وسائل الإعلام ووسائطه المعاصرة».

وجهات نظر في الثقافة والفكر العربي الاسلامي

غازي الصوراني

الثقافة العربية بحاجة ماسة وملحة الى إعادة كتابة تاريخها ، الذي ما زال مجرد تكرار واجترار لنفس « التاريخ » الذي كتبه أجدادنا ، وذلك –كما يقول المفكر العربي الراحل محمد الجابري – «بهدف النظر الى أجزاء تاريخنا الثقافي الذي تم فيه تصنيف العلوم الإسلامية الى مجموعات : علوم البيان: من نحو وفقه وبلاغه، وعلوم العرفان: من تصوف وفكر شيعي وفلسفة إسماعيلية وتفسير باطني للقرآن ، وكيمياء وتطبيب وسحر وتنجيم ، وأخيراً علوم البرهان من منطق ورياضيات وإلهيات ، بل وميتافيزيقا «، وفي كل الأحوال– كما يضيف الجابري – فإن «أي تحليل علمي للفكر العربي الإسلامي ، سيظل ناقصاً وستكون نتائجه مضللة ، إذا لم يأخذ في حسابه دور السياسة في توجيه هذا الفكر وتحديد مساره ومتعرجاته «، وستظل أيضاً الأسئلة : « لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم ؟ أو لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية العربية في « القرون الوسطى « الى نظام رأسمالي ؟ ولماذا لم تتمكن النهضة العربية في « القرون الوسطى « من شق طريقها نحو التقدم المطرد ؟

هذه الأسئلة ستظل ناقصة ومحدودة الآفاق، ما لم تطرح على الصعيد المعرفي (الأبيستمولوجي)، أو ما لم تتجه مباشرة الى العقل العربي ذاته ، ذلك أن « العرب و المسلمين « إنما بدأوا يتأخرون حينما بدأ العقل عندهم يقدم استقالته ، حينما أخذوا يلتمسون المشروعية الدينية لهذه الاستقالة ، في حين بدأ الأوروبيون يتقدمون حينما بدأ العقل عندهم يستيقظ ويسائل نفسه ، فالرأسمالية هي بنت العقلانية « ، والحال ، أنه منذ القرن الخامس الهجري : « دخل الفكر الإسلامي – كما يقول المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد – في مرحلة الركود بحكم الظروف الداخلية والخارجية التي أدت الى الجمود الاجتماعي والسياسي « وتقلصت المساحة النقدية منذ ذلك القرن ، « عندما راح الإعلان الرسمي للمذاهب يفرض بالتدريج ممارسة « أرثوذكسية « للفكر الديني بعيداً عن العلوم الدنيوية ، وكما يقول د. ماهر الشريف «بقيت المسائل اللاهوتية الكبرى التي نوقشت في القرنين الثاني والرابع الهجريين على حالها تقريباً، كما تركها الأشعري بالنسبة للسنيين ،وابن بابويه وأبو جعفر الطوسي بالنسبة للشيعيين « واستمر هذا الحال حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وظهور ما عرف بحركة الإصلاح الديني الحديث، التي أطلقها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، ولم تفلح في « بلورة مشروع نهضوي تتجاوز به الإشكالية التي تطرحها في التجربة الحضارية العربية منذ اندلاع النزاع بين علي ومعاوية أو العلاقة بين الدين والسياسة « ، كما لم تفلح الاتجاهات العلمانية ، المادية والعقلانية التي ظهرت في تلك المرحلة وبداية القرن الماضي ، في بلورة مشروعها النهضوي العقلاني عبر اتجاهاتها الفكرية المتعددة ، المادية والليبرالية والتنويرية ، ومن أبرز مثقفي هذا التيار شبلي شميل ، وفرح أنطون وسلامة موسى وعلي عبد الرازق وطه حسين ولطفي السيد .

والسؤال الآن : كيف وصل العرب في العصر الحديث الى هذه الحال ، وأين يكمن الخلل؟

يرى جورج طرابيشي، أن الخطر في هذا الزمن القطري ، ليس تراجع فكرة الوحدة العربية بحد ذاته ، حيث أن مثل هذا التراجع قد يكون مؤقتاً ، وإنما تراجع فكرة القومية بالذات» ، أماالمفكر الراحل د. هشام شرابي ، فيرى أن « ما جرى في المائة سنة الأخيرة من الحياة العربية التي سادتها « الأبوية « أفضى الى تحديث القديم دون تغييره جذريا « ، وفي موقفه من هذه المسألة ارتباطاً بالتيار الإسلامي. في هذا السياق ، يرى د. ماهر الشريف –بحق– أن تيار الإسلام السياسي المعاصر الذي برز مع تشكل حركة الأخوان المسلمين ، « لا يمثل أبداً ، وخلافاً لما يراه الجابري ، امتداداً لتيار الإصلاح الديني الذي أطلقه محمد عبده في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بل يعبر – هذا الإسلام السياسي المعاصر – في منطلقاته وتوجهاته وأهدافه عن قطيعة مع تيار الإصلاح الديني « ، ويتفق مع هذا الرأي د. هشام شرابي الذي يرى «أن الأصولية الإسلامية لن تقوى على توفير علاج ناجح للفوضى التي تتحكم بالمجتمعات العربية ، وذلك لأنها « مثالية « ستكون حلولها بالضرورة سلطوية ومرتكزة الى عقيدة وسبل جبرية مطلقة ، وستلجأ الى فرض نظام أبوي سلطوي يقوم على أيدلوجية غيبية دينية .

أما حكيم بن حمودة ففي رأيه «أن هذه الجماعات تبدو قوة احتجاج سلبية من دون أن تكون قادرة على بلورة مشروع مجتمعي بديل «، أما وجهة نظر المفكر الماركسي المصري الراحل د.سمير أمين فتتلخص في أن حركات الإسلام السياسي «تجسد اليوم اتجاه رفضي سلبي لا يقدم بديلاً إيجابياً على مستوى التحديات العالمية ، حيث يقوم المشروع الذي تتبناه على ثلاثة أعمدة هي أولاً : إلغاء الديمقراطية وثانياً : إحلال خطاب أيديولوجي شمولي محلها (ينتهي الى) خضوع شكلي لطقوس دينية لا غير وثالثاً : قبول الانفتاح الكومبرادوري الشامل على الصعيد الاقتصادي .

غازي الصوراني: مفكر فلسطيني مقيم بغزة الصمود

سمفونية المناضل الفنان/ الفنان المناضل

نورالدين موعابيد

لا يمكن تجريد المناضل الحقيقيّ، الصادق من الذائقة الجمالية بأية حال من الأحوال، كما تثبت ذلك الأدبيات والمرجعيات التي راكمها الإنسان التقدميُّ منذ انخراطه الواعي، في مواجهة أرخبيل القهر..

ولعل هذا يمنح فنه تميّزه بين أحضان أيك الجمال، فتكسبه الفرادة، وتقدره على الولادة، وإن كلفه ذلك-ما كلفه- من الشهادة.. وهو يبارك أهل الطموح، بُناة الصروح، بعيدا عن البهرجة والبذخ و/أو الحذلقة المجوّفة، الموغلة في الإيهام، إلى حد الهيام..

الواقع أن الفنان المناضل كثير المداخل، مختلف المناهل؛ إذ غالبا ما يتعبد في محاريب الإمتاع، وطقوس الإقناع.. وقد لا يفاضل بين المرسم، والركح، والأوبرا، والمعهد والمتحفيات المجسمة، والميلودرامات... حسبه أن يتحامى إعادة الإنتاج الناسخة، الماسخة، التي لا تجيد سوى التنميط والتحنيط.. وإنما وكده هو أن يجرؤ ويتجاسر، ويجازف، فيلاحظ ويصف، يفهم ويفسّر، يحلل ويعلل، يقوم ما وسعه التقويم بآلياته واقتضاءاته، مقترحا البدائل الحبلى بالإشراق والانعتاق...

وما لبثت «الأطروحة»، التي زعمت أن السياسيّ Le politique يعوق الإستتيقيّ L'éstétique أن تهافتت، وذهبت ريحها، بعد أن حسم «إرنست فيشر» علاقة الشكل بالمضمون، الجدلية حتى لا سيد ولا مسود، في مؤلفيْه «ضرورة الفن»، و«الاشتراكية والفن»، ومن ثمة تهاوت «نظرية» الانعكاس الآليّة، التي اتهم بها الفن الماركسيّ، وفي هذا تجرٍّ سافر..

يؤكد التفاوت الصارخ بين قصائد الشاعر الواحد، في الديوان الواحد كذلك أن الإبداع الماركسيّ، الجماليّ أبعد ما يكون عن المسكوكات المرددة، والصور المستهلكة، المتهالكة، المبتذلة. وإذا صحّ هذا بالنسبة إلى الفنان الواحد، في الديوان الواحد، فإنه أحجى أن يصحّ، أيضا، بالنسبة إلى فنانيْن مختلفيْن، أو فنانين مختلفين، لاسيما أن الفن الهادف، الملتزم رُؤيويّ، حدسيّ، لا يخشى المحن، بين الجفن والوسن.

إن الفن الماركسيّ ضرورة إنسانية تتطاول على جغرافية الزمن، لذلك ينفعل، يفعل ويتفاعل، خصيصته هي أنه تغييريّ، لا يرتضي الواقع المتردي السائد، ولا يستكين.. هذه هي سمفونيته التي لن يعزف سواها، ولنا في تنبيه ناجي العليّ وتحذيره: «أخشى ما أخشاه أن تتحول الخيانة إلى وجهة نظر.. «، ما يعصمنا ضد الزلل، والخطل (الطاء قبل اللام)، وبخاصة إن أضفنا قولةLénine : (إن المثقفين هم الأقدر على الخيانة، لأنهم الأقدر على تبريرها).

وممّا يحز في نفس أيّ مناضل شريف يؤمّنُ الكرامة، العدالة الاجتماعية، الحرية، المناصفة... أن يلاحظ انحدار مثقفين ارتدوا عن إنجاز مسؤولياتهم التاريخية، الحضارية، بعد أن كانوا أمس، معدودين على الصف الديموقراطيّ، وهو انحدار من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، قد يعرفهم القارئ الكريم، أو يعرف بعضهم في أسوإ الحالات.. ولنا في رائعة أبي العلاء المعريّ «رسالة الغفران» ما يجلي حقيقة هؤلاء (وبخاصة الشعراء).

أخيرا، لا بأس من ترداد أن الفن الخالد، فن متمرد على جغرافية الزمن، فهوكونيّ، شموليّ، ممتد..

يوليوز 2024.

ابراهيم كيني:

الهجوم على الحريات العامة والمتابعات والاعتقالات ممنهج ومقصود وملتصق بطبيعة النظام المخزني ببلادنا.

تقديم

في إطار رصد و تتبع جريدة النهج الديمقراطي لمسلسل التضييق والقمع الذي يطال حرية الرأي والتعبير من طرف الدولة المخزنية المغربية والتي توظف وتسخر أدواتها «المدنية» الريعية لهذا الغرض، نستضيف في هذا العدد المناضل السياسي والحقوقي والنقابي : إبراهيم گيني، ابن منطقة أگلو بإقليم تيزنيت الذي يواجه خمسة عشر شكاية كيدية.

■ الرفيق ابراهيم مرحبا بك ضيفا عزيزا في هذا العدد من الجريدة.

● **بداية، لنا الشرف العظيم أن نكون في ضيافة جريدة النهج الديموقراطي والتي نشكرها جزيل الشكر على هذه الاستضافة والالتفاتة الرفاقية، ونرجو لها النجاح في مهامها النضالية الإعلامية المميزة والمتميزة.**

■ في بداية هذا الحوار كيف تقدم نفسك إذا طلبنا منك تعريفا مختصرا بشخصك،

● **إبراهيم كيني من مواليد الثمانينيات بدوار تمزليت بمنطقة أكلو-إقليم تيزنيت. بدأت نشاطي النضالي العفوي في القطاع التلاميذي. ومنذ مرحلة التعليم الجامعي إلى الآن، واصلت التحامي بقضايا الجماهير الشعبية ونضالي السياسي ضمن تنظيم النهج الديموقراطي العمالي، ونضالي الحقوقي بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ونضالي النقابي بنقابة FNE التوجه الديموقراطي. وسبق لي النضال في صفوف حركة المعطلين، وفي حركة 20 فبراير المجيدة، وجبهات اجتماعية أخرى. فضلا عن ذلك، أهتم بالشأن المحلي في مختلف المجالات خاصة التاريخية والجغرافية والبيئية والتنموية.**

■ قد تعرضت لسلسلة من المتابعات بسبب نشاطك السياسي والحقوقي، نريد منك توضيحات حولها، وما مآلها لحد اليوم؟

● **تأتي هذه المتابعات ذات الخلفية السياسية الواضحة، بعدما أقدم بعض من مرتزقة الجمعيات الريعية بالمنطقة على تقديم 15 شكاية كيدية ضدي ما بين شهر ماي 2021 وشهر أبريل 2022. منها شكايات تمت إحالتها إلى الحفظ في كل من ابتدائية أكادير(وعددها 03)، وابتدائية تيزنيت (وعددها 01). وإحدى عشر (11) شكاية المتبقية قررت فيها ابتدائية أكادير متابعتي منذ يوليوز 2022، بتهمة نشر إدعاءات كاذبة باستعمال أنظمة معلوماتية. وطبقا لفصل المتابعة 2-447 من القانون الجنائي أصدرت المحكمة الابتدائية بأكادير بتاريخ 01 دجنبر 2023 الحكم علي بثلاثة أشهر (03) حبسا موقوفة التنفيذ وغرامات نافذة مجموعها 27 ألف درهم. بعد الاطلاع على هذا الحكم الجائر، ودراسة الأسباب التي بني عليها، تم الطعن فيه بالاستئناف حيث أدرج ملفه للمناقشة للجلسة الرابعة باستئنافية أكادير بتاريخ 17 دجنبر 2024. تأتي هذه الشكايات والمتابعات كذلك، بعدما قدمت للرأي العام عبر الفايسبوك وميدانيا، لمعلومات دقيقة تبين الفساد الذي يطال مجموعة من المشاريع الريعية مدعمة من المال العام، وتشرف عليها جمعيات وتعاونيات جميع أعضائها ينتمون للحزب الإداري (التجمع الوطني الذي يترأس الحكومة، والمتورط عدد منهم في الفساد الانتخابي، وتبديد المال العام بالمنطقة. تتعلق غالبية تلك المشاريع الريعية والتي تم فضحها، بالمجال الفلاحي والغابوي (غرس الخروب والأركان...)، والجمعوي والتعاوني (المنح والدعم المالي والشراكات..)، والتعليمي (الروض والنقل المدرسي...)، والرياضي (الطيران الشراعي Parapente). إضافة الى عدد من الملفات الأخرى التي تم فضحها في مجال العقار. وبناء على ما تقدم، وبعد تتبع خيوط المؤامرة التي نسجها هؤلاء ضدي، ثبت أن كافة مزاعمهم جاءت كلها محض محاولات بائسة للتضييق على نشاطي الحقوقي بالمنطقة، والكف عن توجيه انتقادات للسياسات العمومية، ومصادرة حريتي في الرأي والتعبير وترهيبي وتكميم الأفواه. وذلك عبر استغلالهم الحق في التقاضي بسوء نية وليس من أجل إنصافهم بل محاولة منهم لبناء تهمة لم تستطع الجهات الداعمة لهم مواجهتي وجها لوجه.**

■ في غمرة الاستعداد لتخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ما هو تقييمك لحالة حقوق الإنسان بالمغرب بصفة عامة، ولوضعيتها على مستوى جهة سوس بصفة خاصة؟.

● **لا يمكن تقييم حالة حقوق الإنسان بالمغرب دون وضعها في ظرفها السياسي المتسم دوليا باستمرار جرائم الحروب وجرائم الكيان الصهيوني ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني تحت رعاية الإمبريالية الأمريكية الأوربية وبتواطؤ مع الأنظمة الرجعية والمطبعة. وأمام هذا الوضع، طبيعي أن يستمر النظام المخزني المطبع في خرق وانتهاك الحقوق والإجهاز على المكتسبات وعدم التزامه وحكوماته المتتالية بالاتفاقات والمواثيق الكونية، وما أسفر عن ذلك من أوضاع مزرية. إذ نسجل استمرار الدولة المغربية في ممارسة انتهاك الحقوق والحريات من خلال المتابعات والاعتقالات التي تشنها في حق العديد من المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، والتضييق على الحركات الحقوقية والتنظيمات المعارضة، والتشغيل الرث للطبقة العاملة بأجور زهيدة واستفحال انتهاك حقوقها، وعدم وفاء الدولة**

لالتزاماتها بإلغاء القوانين التمييزية ضد المرأة، وعدم وضع حد لظاهرة تشغيل الأطفال والحد من للاعتداء الجنسي ضدهم، ووضع حد لظاهرة الهدر المدرسي، وطلبات الإذن بزواج القاصرات لازالت متفاقمة، ونسبة البطالة بلغت مستويات قياسية، وغير ذلك من الانتهاكات السافرة التي تجعل من الشعب المغربي المضطهَد يعيش حركة متسارعة نحو الأسوأ، نتيجة النظام السياسي والاقتصادي الذي يزداد ضعفا وهشاشة وتتفاقم طبيعته الريعية الاحتكارية وتزداد فيه أوجه الفساد، في ظل تبعيته المطلقة للدوائر الامبريالية التي تنهب وتستنزف خيرات المغرب وتثقل كاهل ميزانيته.

على المستوى الجهوي، وبناء على ما تم رصده حول الوضعية الحقوقية بسوس ماسة، سجلنا تطاول الدولة وانتهاكها لحقوق الإنسان بمختلف أجيالها. فعلى المستوى السياسي والمدني، لايزال المنع المطرد يطال الحق في التظاهر السلمي (قمع مظاهرات أكادير الداعمة لفلسطين والمناهضة للتطبيع، وقمع تظاهرات الشغيلة الفلاحية ببيوكرى...)، ولايزال الحصار والتضييق على الهيئات الحقوقية والتنظيمات المعارضة (فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان)، ولاتزال المتابعات والمضايقات متواصلة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان والممارسين للحق في حرية الرأي والتعبير، ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي (الطاوجني، إبراهيم كيني...) ومحاكماتهم في غياب تام لشروط وضمانات المحاكمات العادلة. كما تم تسجيل عدد من الوفيات في السجون (حالة وفاة بأيت ملول) وفي المستشفيات والمراكز الصحية والمصحات الخاصة أو بسبب الإهمال الطبي أو الأخطاء الطبية وضعف البنية الاستشفائية (حالة وفاة بإنزكان، وحالة وفاة بتيزنيت، وحالة وفاة بإقليم اشتوكة). علاوة على ذلك، تشهد الجهة وفيات ناتجة عن داء السعار وسم العقارب والأفاعي (حالة وفاة بإقليم طاطا، وحالتي وفاة بإقليم تارودانت)، إضافة إلى وفيات أخرى ناتجة عن حوادث السير، وتلك الناتجة عن الغرق في الوديان والسدود وقوارب الموت. اقتصاديا، لايزال انتهاك الدولة متواصلا للحق في العمل والحقوق الشغلية بالجهة، نورد نموذج شغيلة القطاع الفلاحي بإقليم اشتوكة والمناطق المجاورة والتي خاضت يومه الإثنين 25 نونبر 2024 احتجاجات على ظروف تشغيلهم الرث وبأجور بخسة أمام تنامي الغلاء وتدهور الأوضاع المزرية أصلا. وعلى المستوى الاجتماعي فلا يزال العديد من المواطنين محرومين من الحق في السكن اللائق(ضحايا الزلزال بإقليم تارودانت، وضحايا الفيضانات بإقليم طاطا)، ناهيك عن ما تشهده الجهة من انتهاكات متتالية في مجالات أخرى كالتعليم، والصحة، والسياحة، والصيد البحري.

■ تستعد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لعقد مؤتمرها الرابع عشر في شهر ماي 2025، بصفتك عضو لجنتها الإدارية، ما هو تقييمك لعملها ولدورها وسط الحركة الحقوقية المغربية، خاصة وأنها تشتغل في ظل حصار مخزني شامل؟

● **في الحقيقة لا يمكن الحديث عن بنية الحركة الحقوقية ونسيجها في المغرب، دون الوقوف عن الدور الطلائعي الذي تقوم به الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، سواء فيما يتعلق بنشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها ورصد الانتهاكات وفضحها والعمل على مؤازرة وإنصاف ضحايا الخروقات بالوسائل المشروعة المتاحة. كما لا يخفى على أحد نضالها المتواصل من أجل مغرب الكرامة وكافة حقوق الإنسان للجميع، بمرجعية كونية وشمولية وفي ظل مواجهة مستمرة للحصار والتضييق الإيديولوجي المخزني المفروض عليها.**

■ عرفت سنة 2023، كسابقاتها، هجوما ممنهجا على الحريات العامة، وخاصة على الحق في حرية التنظيم والاحتجاج والرأي والتعبير، وتناسلت المتابعات والاعتقالات في صفوف المدونين/ات والحقوقيين/ات والصحافيين/ات وغيرهم/ن، في نظرك ما هي أسباب هذا الهجوم؟ وهل هو ظرفي عابر، أم هو ملتصق بطبيعة النظام المخزني ببلادنا؟

● **أكيد الهجوم على الحريات العامة والمتابعات والاعتقالات ممنهج ومقصود وملتصق بطبيعة النظام المخزني ببلادنا. والتي يسعى من خلالها كعادته، إلى تعميق الإقصاء الاجتماعي والفوارق الطبقية الفاحشة وحماية جوهر الاستبداد، وذلك عبر إخراس كل الأصوات الحرة والشريفة والتحكم في الحقل السياسي وإحكام القبضة على الثروة الوطنية.**

■ في الوقت الذي يستمر فيه الكيان الصهيوني مدعوما بالإمبريالية وعلى رأسها أمريكا، في مواصلة حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني، يستمر النظام المخزني ببلادنا في تطوير وتنويع مظاهر التطبيع مع هذا الكيان الغاصب، ما موقفك من هذا التطبيع المخزي؟ وما هي في نظرك السبل الكفيلة لفرض إنهائه وتجريمه؟

● **نجدد إدانتنا المتواصلة لهذا التطبيع المخزي مع الكيان الصهيوني الإمبريالي الذي يواصل حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني. وكخطوة من الخطوات العملية لمقاومة التطبيع وتجريمه، الدعوة إلى الانخراط بكثافة في النضالات التي تدعو إليها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، والعمل على محاصرة الفكر المتصهين المتغلغل في أوساط مختلف شرائح الشعب المغربي، وفضح كل المطبعين من أشخاص ومؤسسات، وإعداد قوائم بكافة المنتجات الصهيونية والشركات الداعمة للكيان الصهيوني ومقاطعتها، وتوعية الجماهير الشعبية بخطورة كل أشكال التطبيع الصهيوني الإعلامي والسياسي والاقتصادي والثقافي والتربوي عبر فتح حلقات للنقاش ومواصلة تنظيم المسيرات والتوقيع على العرائض الاحتجاجية ونشر منشورات بلغات مختلفة في وسائل التواصل الاجتماعي وفي المنصات الرقمية والمواقع الإلكترونية. علاوة على فضح جرائم الكيان المتواصلة وفضح مؤامرات المخطط المخزني الصهيوني وإفشاله. وذلك بربط نضال الشعب المغربي وتوحيد فعله النضالي ضد الاستبداد المخزني بنضاله الداعم للقضية الفلسطينية، ومن أجل مغرب الديموقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.**

■ كلمة أخيرة:

● **كل الشكر لجريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة وأرجو لها كامل النجاح كمنبر إعلامي تقدمي.**

السودان:

وراء ستار الحرب تختفي أهداف وأجندة مشبوهة

وراء ستار الحرب تختفي أهداف وأجندة مشبوهة كشفت عنها مؤخرا بعض المعلومات والدراسات الرسمية. ومن ضمن هذه الأجندة نهب أكبر قدر من الموارد تحت غطاء الاستثمار في ظل الحرب ..

ومن ضمن التوصيات التي خرجت عن المؤتمر الاقتصادي الذي نظمته وزارة مالية بورتسودان، اشارات للموارد الطبيعية في شرق السودان.. والموانئ على الساحل، والمناطق السياحية كسواكن واركويت وسنقنيب .. وكل ما في الشرق من ثروات ثمينة يراد سرقتها باسم الاستثمار الأجنبي .. بما في ذلك انشاء موانئ جديدة بإدارات أجنبية تقضي على الموانئ الحالية.. وهكذا فالمؤامرة على الموارد الوطنية تبدأ من الشرق، وتمويل الحرب أيضا يتواصل منه.

ومن ضمن المعلومات المهمة ان التحركات العسكرية في الحرب الحالية تشير إلى سعي مليشيا الدعم السريع إلى الهيمنة على إحتياطات الذهب ومواقع الإنتاج لتتمكن من تمويل عملياتها العسكرية عالية التكلفة.

ورغم إنخراط جميع الأطراف العسكرية في أنشطة تعدين الذهب، قادت الطبيعة المؤسسية لإستثمارات مليشيا الدعم السريع في التعدين، وإرتباط قيادته بهذا النشاط، إضافة إلى حاجته إلى تمويل العمليات العسكرية الممتدة إلى بروز الذهب ضمن أهدافه العسكرية، فأحكمت قوات الدعم السريع قبضتها على مناجم جبل عامر الذي حولت ملكيته إلى الحكومة السودانية في العام 2020 مقابل صفقة أعطت شركة الجنيد المملوكة لعبدالرحيم دقلو ، القائد الثاني لقوات الدعم السريع تعويضا بمبلغ 200 مليون دولار، كما أن هنالك أطنان أخرى من الذهب استولت عليها المليشيا من مصفاة الذهب، ولازال تهريب الذهب ساريا في مناطق طرفي الصراع.

ويمكننا التأكيد على ان اصرار طرفي الحرب على استمرارها رهين باستمرار مصالحهما، واستثمار الحرب نفسها كأداة لتوسيع نفوذهما المالي والاقتصادي غض النظر عن قتل وتشريد الملايين من المواطنين.

مما يتكشف الآن يبين حجم التدخل الأجنبي الكثيف الاقليمي والدولي في حرب الوكالة التي تجرى الآن، فالذهب لروسيا والامارات والمنتوجات الزراعية والحيوانية عبر الحدود شمالا لمصر واتفاقيات وقعت أثناء الحرب مع الصين وتركيا وروسيا وايران تستهدف الأراضي والموانئ .. وكافة الموارد.

هذه الأهداف الخبيثة لن تمر.. ولن تباع موارد السودان أو ترهن في سوق المخابرات الدولية..

والنصر للشعب وثورته.

كلمة الميدان

الاضمحلال و السقوط الحتمي الوشيك للدولار

المصطفى خياطي

بات العالم يتطلع إلى نظام عالمي جديد يقطع مع النيوليبرالية التي حطمت السلم و الأمن العالمي ،و تهدد البشرية جمعاء بفعل الانحياز المفضوح للغرب الامبريالي لمنطق الإجرام و الإبادة و التنكيل ضدا على كل القيم الإنسانية و التشريعات الدولية و آليات الردع و العقاب، و تحويل الفيتو إلى أداة لتأبيد التسلط و العدوان. كل هذه «البلطجة» الدولية ماكانت لتكون لولا تسيُّد التجارة و المال و الاقتصاد الأمريكي للأسواق العالمية و البورصات و الأسهم و الديون التي بوأت الدولار مكانة يصعب زحزحتها أو تفكيكها بمجرد المقاطعة أحادية الجانب.

فمنذ 1944 تحول الدولار من مجرد عملة محلية أمريكية إلى سلاح مالي فتاك تؤطره اتفاقية برايتون التي صادقت عليها 44 دولة. فدول الاتحاد الأوروبي الآن و رغم توفرها على عملة موحدة منذ سنة 1999 لم تستطع الوقوف أمام الهيمنة المالية و الاقتصادية الأمريكية، بل كانت هي ذاتها ضحية العقوبات الأمريكية، لأن الشركات الأوروبية مثلا و خصوصا تلك التي استثمرت في أوكرانيا وروسيا وجدت نفسها أمام ضرورة تحمل نتائج العقوبات التي فرضتها أمريكا على روسيا إثر الحرب في أوكرانيا، و كذلك الشأن بالنسبة للشركات العاملة في إيران و التي اضطرت عام 2018 إلى المغادرة بعد انهيار الاتفاق النووي، و قبلها في سنة 2014 فرضت أمريكا غرامة قدرها 9 مليار دولار على أحد أكبر البنوك الفرنسية لأنه تعامل مع كوبا و السودان و إيران.

كل هذا لا يعني استحالة سقوط الدولار، بقدر ما يعني أن مهمة تفكيك سطوته هي سيرورة شمولية تقتضي التسلح بالموقف و القرار السياسي المسند بالقوة الاقتصادية و الاستقطاب الشعبي الواسع، خصوصا في ظل انكشاف أكذوبة الغرب الامبريالي بخصوص الديمقراطية و حقوق الإنسان و مؤسسات و آليات المنتظم الدولي. و إذا كان الشرط العاطفي و الوجداني قد توفرت أرضيته لأنه صار جليا ان جزء كبير من عائدات الاقتصاد الإمبريالي تذهب لتمويل التسلح و الحروب، فإن الأرضية الاقتصادية ما فتئت تتشكل بتصميم من مجموعة بريكس التي تحصي في تعدادها الديمغرافي حوالي 3 مليار و 500 مليون نسمة و 50٪ من الاحتياطي العالمي من الذهب و 38٪ من إنتاج الغاز و 67٪ من إنتاج الفحم و 45٪ من احتياطي البترول و تنتج 30٪ من السلع الاستهلاكية العالمية من ضمنها مواد غذائية و حاجيات إلكترونية. هذا بالإضافة إلى انها (أي بريكس) تضم في عضويتها ثلاث دول نووية : الهند و الصين و روسيا. و بهذه الأرقام تكون مجموعة بريكس التي تتواجد على 33٪ من مساحة الأرض برقم معاملات أو اقتصاد يتحكم في 30 تريليون دولار، مؤهلة لخلق عملة موحدة و إنهاء التعامل بالدولار بدءا بأعضائها في مرحلة أولية، و إقرار العملات المحلية في التداولات البورصوية و المعاملات التجارية. و في هذا الاتجاه، بادرت الصين إلى اعتماد الخطوة الأولى بإحداث نظام للدفع البنكي العابر للحدود (CIPS) الذي بلغ عدد مستخدميه 135 دولة و هو نظام بنكي موازي و منافس لنظام (Swift) الأمريكي (و قد سبق لجريدة النهج الديمقراطي أن تطرقت على هذه الصفحة لتفاصيل و تحديات هذا الإجراء).

تبقى الإشارة ضرورية إلى أن الأرضية الشعبية لهذا التحول كانت ستكون أكثر نجاعة و أكبر سرعة لو انخرطت فيها الطبقات العاملة بتنظيماتها النقابية و السياسية لأنها (اي البروليتاريا) منخرطة بقوة عملها و إسهامها في إنتاج فائض القيمة العالمي ،إلا أن الرهان الآن معقود على وعيها الطبقي الذي تعزز بيقينها و يقين الشعوب عامة ببشاعة النظام الرأسمالي و توجهه النيوليبرالي المتوحش الغير صالح للبشرية بسبب الحروب التي افتعلها الغرب الامبريالي في الشرق الأوسط و أوكرانيا و إفريقيا. و ما خروج الشعوب و على رأسها طلاب الجامعات في مدن الغرب (أمريكا – بريطانيا – أوروبا...) إلا دليل و مؤشر قوي لقرب سقوط المنظومة الرأسمالية و سطوتها الاقتصادية و. وتوابعها

حدث الأسبوع

هل المغاربة « علمانيون» أم « إسلاميون» ؟

حفيظ إسلامي.

«المغاربة» ليسوا علمانيون بالمفهوم المخزني ولا إسلاميون بالمفهوم المخزني، ماذا يعني ذلك؟

× أن العلمانية تعني القضاء جذريا على كل القوانين والمفاهيم التي تأسس لدولة المخزن باسم» حداثية مزورة» أو» إسلامية مزورة» أو سكيزوفرينيا ثقافية وقانونية وسلطوية ومؤسساتية تلتقي في جوهر الاستبداد المخزني .

× يعني احترام عقائد الناس أفرادا وجماعات واحترام جوهر الاسلام الشعبي التاريخي المؤمن بقيم التقدم والديمقراطية وحقوق الانسان والتطور والتسامح ونصرة المستضعفين في الأرض أي « الطبقة العاملة وعموم الكادحين»

× مناهضة الاستعمار والصهيونية وحلفائها وفك الارتباط مع التبعية .

× فضح التستر وراء «اليهودية المغربية» لتكريس التطبيع والصهينة والدعم الصلف لجرائم الابادة والأبارتايد والعنصرية في فلسطين والسماح بالتغلغل في مفاصل الدولة والاقتصاد والمجتمع والثقافة والفن والرياضة والتربية والسياحة ببلادنا وتزوير التاريخ .

× فصل الدين عن الدولة ونزع كل معالم القداسة وعدم الافلات من العقاب والمحاسبة للحاكمين قبل المحكومين .

× ديمقراطية شعبية حقيقية إذ لا علمانية بدون ديمقراطية من الشعب وإلى الشعب .

×جعل تمويل المؤسسات الدينية ب»خلفية معروفة» يأتي بعد تمويل الجوع والعطش والبطالة والقضاء على الفقر وترقية المأجورين ووو.

× جعل عدم الافلات من المحاسبة والعقاب يسري على الجميع مما يجعل الجميع يحضى بصفة المواطنة الحقة التي هي أس العمران والدولة الحديثة .

× نصرة حقوق المرأة في المساواة الكاملة والفعلية.

خارج ذلك فهو مجرد تملق للاستعمار القديم / الجديد عبر الانخراط في لعبة تصفيف الكلمات .